

أثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح – دراسة تطبيقية

إشراف

الدكتور رشا النجار	الأستاذ الدكتور احمد كمال مطاوع
مدرس المحاسبة كلية التجارة – جامعة المنصورة	أستاذ المحاسبة والمراجعة كلية التجارة – جامعة المنصورة

مفرح مبارك مفرح زمانان
كلية التجارة – جامعة المنصورة

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تأثير آليات الحوكمة على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح، حيث تناولت الدراسة تأثير العلاقة التفاعلية بين آليات الحوكمة الداخلية (مثل خصائص مجلس الإدارة، وهيكل الملكية، ولجان المراجعة) والثقة الإدارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية. كما تناولت تأثير آليات الحوكمة الخارجية على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية. وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من 265 مشاهدة لعدد 81 شركة مدرجة في السوق الكويتي خلال الفترة الزمنية من 2020 الى عام 2023.

ولقد توصل البحث إلى وجود تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وبعض خصائص مجلس الادارة المتمثلة في استقلالية مجلس الادارة وحجم مجلس الادارة على جودة الأرباح المحاسبية. كما أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وكافة خصائص لجنة المراجعة المتمثلة في استقلالية لجنة المراجعة وحجمها وعدد اجتماعاتها، والخبرة المالية لأعضائها على جودة الأرباح المحاسبية. كذلك أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وبعض خصائص هيكل الملكية المتمثلة في الملكية المؤسسية والملكية العائلية على جودة الأرباح المحاسبية. وأخيراً، تم إثبات وجود تأثير طردي معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وآليات الحوكمة الخارجية المتمثلة في حجم المراجع الخارجي على جودة الأرباح المحاسبية.

الكلمات الدالة: الثقة الإدارية المفرطة، آليات الحوكمة، جودة الأرباح المحاسبية.

Abstract:

This research aims to examine the impact of governance mechanisms on the relationship between managerial overconfidence and earnings quality. The study explores the interactive effect of internal governance mechanisms—such as board characteristics, ownership structure, and audit committees—and managerial overconfidence on accounting earnings quality. It also investigates the influence of external governance mechanisms on this relationship. The study was conducted on a sample of 265 observations from 81 companies listed on the Kuwaiti market over the period from 2020 to 2023.

Findings reveal a significant impact of the interactive relationship between managerial overconfidence and certain board characteristics, specifically board independence and board size, on earnings quality. The results also demonstrate a significant impact of the interaction between managerial overconfidence and various audit committee characteristics, including committee independence, size, number of meetings, and financial expertise, on earnings quality. Additionally, the study identifies a significant effect of the interaction between managerial overconfidence and certain ownership structure characteristics, specifically institutional ownership and family ownership, on earnings quality. Finally, a positive significant effect was observed for the interaction between managerial

overconfidence and external governance mechanisms, specifically the size of the external auditor, on accounting earnings quality.

Keywords: Managerial Overconfidence, Governance Mechanisms, Accounting Earnings Quality.

أولاً: الإطار العام للبحث

1/1 مشكلة البحث:

يختلف سلوك المديرين في عملية اتخاذ القرار باختلاف مهاراتهم وقدراتهم وخبراتهم وسمعتهم ونمط إدارتهم والتي تمكنهم كمتخذي القرار من توقع كافة الأحداث المستقبلية، والمفاضلة بين البدائل المتاحة، وتقدير العواقب والنتائج المتعلقة باختيار كل بديل من تلك البدائل المتاحة (Gan, 2019)، علاوة على ذلك، يتأثر سلوك الإدارة في عملية اتخاذ القرار بشكل كبير بالتحيزات السلوكية والمعرفية لمتخذ القرار مثل (التفاؤل، التشاؤم، الانتهازية، الثقة المفرطة بالنفس، سياسة القطيع) والتي يمكن أن تؤثر على الرشد الاقتصادي أو السلوك العقلاني لمتخذ القرار (Yung and chen, 2018).

تُعتبر الثقة الإدارية المفرطة من أبرز التحيزات السلوكية والمعرفية التي تؤثر بشكل كبير في مجال اتخاذ القرارات. وقد تم تناولها بشكل موسع في الأدب المحاسبي نظراً لاختلاف مستوياتها بين المديرين التنفيذيين، وتأثيرها المباشر على قدرتهم في صياغة استراتيجيات شركاتهم واتخاذ قراراتهم المختلفة. وقد أظهرت دراسة (Hirshleifer et al., 2012) أن المدير الذي يتمتع بثقة مفرطة يميل إلى المبالغة في تقدير احتمالات النجاح والتفاؤل، من خلال زيادة تقدير احتمالية حدوث الأحداث الإيجابية، وتقليل أهمية الأحداث السلبية. في السياق ذاته، أشارت دراسة (Islamudin, 2022) إلى أن المديرين ذوي الثقة المفرطة يميلون إلى وضع توقعات غير واقعية بشأن الأداء المستقبلي لشركاتهم، ويعتقدون بأنهم قادرون على ضمان تحقيق أداء عالٍ. ونتيجةً لذلك، فإن الشركات التي تتمتع بثقة إدارية مفرطة غالباً ما تُصدر توقعات أرباح متفائلة. وفي حال وجود ثقة مفرطة، قد تتعرض التقارير المالية لأخطاء، مما يعرض المستفيدين لخطر كبير، وبالتالي يُعرضهم لمستويات أعلى من الخسارة.

وفيما يتعلق بالعلاقة التفاعلية بين الثقة الإدارية المفرطة وإدارة الأرباح، فقد أشارت دراسة (Bzeouich et al., 2024) إلى أن فرط الثقة لدى المدير التنفيذي قد يجعله أكثر ميلاً لانتهاج ممارسات إدارة الأرباح التي

تستهدف تضخيم الدخل، مقارنة بنظراته الذين لا يعانون نفس الاضطراب السلوكي، كما أشارت دراسة (Sutrisno, 2019) إلى وجود تأثير إيجابي للثقة الإدارية المفرطة على إدارة الأرباح بالأنشطة الحقيقية وفي نفس السياق أشارت دراسة (Yang and Kim, 2020) إلى وجود تأثير معنوي للثقة الإدارية المفرطة على إدارة الأرباح من خلال التلاعب في التدفقات النقدية التشغيلية باتخاذ قرارات تمثل إفراطاً في الاستثمار.

وقد دعمت نتائج تلك الدراسات الاعتقاد السائد بأن المديرين ذوي الثقة المفرطة عادة يصدرن تنبؤات متفائلة فيما يتعلق بمستقبل الشركة (Almaleki et al., 2021)، فعلى سبيل المثال افترضت دراسة (Presley & Abbott, 2013) أن المديرين ذوي الثقة المفرطة لا يكونون مدركين لتحيزاتهم ومن ثم قد يتم إعداد تقارير مالية غير سليمة وغير واقعية، فرغم أن إعداد هذه التقارير يتطلب أحكاماً وتقديرات مهنية إلا أن الأحكام والتقديرات المتفائلة بشكل غير مبرر لا تتسق مع مبدأ الحيطة والحذر وقد تكون غير قابلة للتحقق. وفي نفس السياق أشارت دراسة (Schrand & Zechman, 2012) إلى أن التقارير المالية المضللة قد تبدأ بتقديرات متفائلة ولكنها غير متعمدة مثل اعتقاد المديرين أن الأداء المستقبلي للشركة سوف يكون كافياً لتعويض التقلبات في أرقام الربح، إلا أنه عندما لا تتحقق هذه التوقعات فإن المديرين يتخذون قراراً بإدارة الأرباح، ورغم أن التحريف الأول قد لا يكون متعمداً إلا أن التلاعب اللاحق في التقارير المالية يعكس السلوك الانتهازي، ومن ثم يبدأ المديرون سلسلة من التحريفات.

وقد برر الباحثون النتيجة السابقة بأن المدير التنفيذي ذا الثقة المفرطة، نتيجة اعتداده الشديد بقدراته الإدارية، وعدم رغبته في نسب الفشل في تحقيق مؤشرات الأداء المتوقعة إلى ضعف إمكانياته، فإنه قد يلجأ إلى أساليب إدارة الأرباح التي تستهدف تضخيم الدخل، بهدف تقليل الفجوة القائمة بين توقعاته المبالغ فيها، ومؤشرات الأداء الفعلية المحققة.

من ناحية أخرى، وبينما ركز الباحثون في مجال المحاسبة والتمويل السلوكي على دراسة تأثيرات فرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين على عملية اتخاذ القرار، لا تزال الدراسات التي تتناول العوامل المؤثرة على هذه الثقة المفرطة، والتي قد تشجع هذا السلوك أو تساعد في تقليل آثاره السلبية، محدودة للغاية ونادرة نسبياً.

في هذا السياق، يرى الباحث إمكانية تخفيض الآثار السلبية الناتجة عن الثقة المفرطة من خلال تعزيز دور الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات في تقييد الرغبة الإدارية المنبثقة من ثقتها المفرطة والتي تساهم في التخفيف من حدة الآثار العكسية المصاحبة له على مؤشرات أداء منشآت الأعمال، ومستويات المخاطر المحيطة بها، ومن ثم رفع مستوى جودة الأرباح. وهو الميدان البحثي الذي لا يزال يتسم بالندرة النسبية، ويحاول الباحث دراسة التأثير المحتمل لمجموعة من الآليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات على فرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين وأثرها على جودة الأرباح. وخاصة بعد صدور القرار رقم 137 لسنة 2022 الذي يؤكد على أهمية تطبيق آليات الحوكمة في السوق الكويتي لضمان الصحة المالية لسوق المال وهو ما يدفع الباحث إلى تجسيد مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية: هل تؤثر الثقة الإدارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية؟ وهل تؤدي آليات الحوكمة الرشيدة إلى التأثير في جودة الأرباح المحاسبية؟، وهل تؤدي آليات الحوكمة الرشيدة إلى تعديل العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية؟

2/1 أهمية البحث:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تقديم اسهام علمي متواضع للربط بين كلٍ من الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية باستخدام آليات حوكمة الشركات، بالإضافة إلى ندرة الدراسات العربية التي تناولت أثر حوكمة الشركات علي العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية في البيئة الكويتية وهذا سوف يثري الدراسات المحاسبية.

بينما تتمثل الأهمية العملية للدراسة في التأكد من حماية مستخدمي التقارير المالية من قيام المدير التنفيذي ذو الثقة المفرطة بالتلاعب وممارسات إدارة الأرباح لتحقيق مكاسبه الشخصية، ومن ثم تعزيز دور آليات حوكمة الشركات في تقليل ممارسات المدير التنفيذي المفرط في الثقة وهذا بدوره يحسن جودة الأرباح المحاسبية، ويترتب على ذلك زيادة ثقة المستثمرين ومستخدمي التقارير المالية في تلك المعلومات المحاسبية ومن ثم تزيد كفاءة قراراتهم الاستثمارية.

3/1 أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في معرفة أثر الدور المعدل لآليات حوكمة الشركات على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح، ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال دراسة تطبيقية في الشركات المدرجة في البورصة الكويتية. يتم في هذا البحث اختيار عينة عشوائية من الشركات المدرجة في البورصة الكويتية، وتحليل بياناتها باستخدام النموذج المقترح لتحليل العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح في ظل وجود الدور المعدل لآليات حوكمة الشركات.

4/1 مجال البحث:

وفقاً لمشكلة البحث وأهدافها يقتصر هدف البحث علي معرفة أثر حوكمة الشركات علي العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح، حيث تتمثل الحدود الزمنية للدراسة 2020 الى 2023، ووفقاً لذلك سوف يعتمد الباحث علي الشركات المساهمة الكويتية بدءاً بسلسلة زمنية تبدأ من عام 2020 الى 2023، بينما تتمثل الحدود المكانية للدراسة في الاقتصار على السوق المالي الكويتي.

5/1 الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

تهدف الدراسة الحالية الى قياس أثر آليات حوكمة الشركات على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح، ولذلك سيتناول الباحث الدراسات السابقة في ثلاث مجموعات أساسية حيث تناولت المجموعة الأولى تحليل العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح، فيما ناقشت المجموعة الثانية تحليل العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وحوكمة الشركات، أما المجموعة الثالثة تناولت تحليل العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح.

المجموعة الأولى: العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية

يمكن هدف هذه المجموعة من الدراسات السابقة في عرض وتحديد العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح من خلال الاعتماد على آليات جودة الأرباح التي يتم من خلالها قياس جودة الأرباح في الدراسات المحاسبية والتي تتمثل في إدارة الأرباح وتوزيعات الأرباح، فقد فحصت دراسة (Chang, et al., 2018) ما إذا كانت الثقة الإدارية المفرطة لدى المديرين التنفيذيين تؤثر على إدارة الأرباح، بما في ذلك إدارة الأرباح الحقيقية والقائمة على الاستحقاق، واستخدمت الدراسة نموذج الانحدار الكمي ونموذج المربعات الصغرى العادية، وأوضحت نتائج الدراسة أن الثقة الإدارية المفرطة ترتبط بشكل إيجابي بإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق على أساس 744 شركة عامة مدرجة في الفترة من 2006 حتى 2012 في تايوان، ولكن اختلفت نتائج الانحدار الكمي في ظل كميات مختلفة، حيث أوضحت أن إدارة الأرباح الحقيقية وإدارة الأرباح على أساس الاستحقاق لهما علاقة بديلة (ارتباط سلبي) في الكمية الأقل للثقة المفرطة ولها علاقة تكاملية (ارتباط إيجابي) في الكمية الأعلى للثقة المفرطة، كما أكدت النتائج على أن المديرين الذين يتمتعون بثقة مفرطة أكثر يميلون إلى استخدام كلا النوعين من إدارة الأرباح مقارنة بالمديرين الأقل ثقة مفرطة.

بينما استهدفت دراسة (Islamudin, 2022) الحصول على معلومات وأدلة تجريبية حول الارتباط بين الثقة الإدارية المفرطة في إدارة الأرباح وتأثير التخفيف من فعالية لجنة المراجعة، واستخدمت الدراسة 1938 ملاحظة للشركات المدرجة في البورصة الإندونيسية لمدة ست فترات من 2013 إلى 2018، كما استخدمت الدراسة تحليل الانحدار المعتدل باستخدام برنامج SPSS 25، وتوصلت الدراسة أن الثقة المفرطة لدى المديرين لها علاقة إيجابية كبيرة بإدارة الأرباح، فيعود ذلك إلى الثقة المفرطة لدى المديرين الذين يشعرون بأنهم أفضل من الأطراف الأخرى، فيتجاهلون التقييم الواقعي، وعندما لا يكون المشروع الاستثماري مقدرًا، فإنهم يقومون بإدارة الأرباح لتغطية حساباتهم الخاطئة، كما أوضحت الدراسة أن لجنة المراجعة لم تتمكن من تقليل الارتباط الإيجابي للثقة الإدارية المفرطة في إدارة الأرباح.

أما دراسة (Nanda, et al. 2022) حاولت فحص العوامل الجوهرية مثل تأثير الثقة الإدارية المفرطة على إدارة الأرباح على الشركات المدرجة في IDX بإندونيسيا، كما هدفت الدراسة أيضاً إلى فحص آليات حوكمة الشركات كمتغير وسيط في العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وإدارة الأرباح، وقامت الدراسة بتحليل البيانات بتقنية SEMPLS، وأكدت نتائج الدراسة على أن الثقة المفرطة لدى المديرين تؤثر على إدارة الأرباح، كما قدمت الدراسة دليل على أن آليات حوكمة الشركات مثل لجان المراجعة المستقلة وأنشطة لجان المراجعة تخفف من العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وإدارة الأرباح.

كما بحثت دراسة (Lin, & Yu, 2023) فيما إذا كان المديرين التنفيذيين ذوو الثقة المفرطة يسعون جاهدين لتحقيق توزيعات أرباح، وبلغت عينة الدراسة 6641 خلال الفترة 1990-2017، وتوصلت الدراسة إلى أن المديرين التنفيذيين الذين لديهم ثقة مفرطة في أنفسهم يزيدون توزيعات الأرباح بشكل أكبر مع زيادة الأرباح ويقللون توزيعات الأرباح بشكل أقل مع انخفاض

الأرباح، مما يؤدي إلى ثبات توزيعات الأرباح، بالإضافة إلى أن تأثير الثقة الإدارية المفرطة على مدى ثبات توزيعات الأرباح أصبح أكثر وضوحاً للشركات التي ليس لديها حوافز.

بينما اختبرت دراسة (حسين، 2023) العلاقة بين إدارة الأرباح وقيمة الشركة، كما قامت بتحديد تأثير القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة كمتغيران معدلان لتلك العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة 2016-2020، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة معنوية سلبية بين إدارة الأرباح الحقيقية وقيمة الشركة مقاسة بالقيمة السوقية للأسهم، حيث يؤدي قيام الشركات بإدارة الأرباح الحقيقية إلى انخفاض قيمة الشركة، كما أوضحت نتائج الدراسة أن استمرار العلاقة السلبية المعنوية بين إدارة الأرباح وقيمة الشركة وذلك عند ادخال القدرة الإدارية كمتغير مُعدل للعلاقة، بينما ازدادت قوة تلك العلاقة السلبية عند إدخال الثقة الإدارية المفرطة كمتغير مُعدل للعلاقة، ووجود علاقة سلبية غير معنوية بين الثقة الإدارية المفرطة وقيمة الشركة.

المجموعة الثانية: العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وحوكمة الشركات

تستهدف هذه المجموعة من الدراسات إلى تحليل العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وحوكمة الشركات، حيث بحثت دراسة (Azhari, et al., 2020) العلاقات بين الثقة الإدارية المفرطة، والأزمة المالية، ولجنة المراجعة، وازدواجية الرئيس التنفيذي وجودة المراجعة، وحدوث أخطاء محاسبية جوهرية من قبل الشركات الماليزية المدرجة، ونظرت الدراسة إلى الثقة الإدارية المفرطة والأزمة المالية كدوافع للأخطاء المحاسبية كما نظرت إلى خصائص لجنة المراجعة، أي استقلالية وخبرة أعضائها، وازدواجية الرئيس التنفيذي وجودة المراجعة، على أنها آليات حوكمة الشركات التي توفر الفرص للمالكين لإصدار أخطاء محاسبية، وبلغت عينة الدراسة 237 شركة ماليزية مدرجة، والتي تتضمن بيانات من تقارير الشركات المغلوطة مع البيانات المطابقة لتقارير الشركات غير المغلوطة، وأظهرت نتائج الدراسة أن الأزمة المالية وازدواجية الرئيس التنفيذي ترتبط بشكل كبير بحدوث الأخطاء المحاسبية، ولتخفيف الأخطاء المحاسبية أدرجت الدراسة متغير الثقة الإدارية، والذي يعد إضافة جديدة للبحث حول الأخطاء المحاسبية في ماليزيا.

اختبرت دراسة (إبراهيم، 2020) أثر الملكية الإدارية والثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي على مستوى الاحتفاظ بالنقدية، وبلغت عينة الدراسة 80 شركة مساهمة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة 2013-2018، واستخدمت الدراسة نماذج تحليل الانحدار، وأشارت النتائج الاختبارية إلى وجود علاقة موجبة بين الملكية الإدارية ومستوى الاحتفاظ بالنقدية أي أنه في ظل زيادة الملكية الإدارية تقوم الشركات بالاحتفاظ بنقدية أكبر والعكس صحيح، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سالبة بين الثقة الإدارية المفرطة وعلاقة موجبة بين الملكية الإدارية في حالة اختبار تأثيرهما معاً على مستوى الاحتفاظ بالنقدية.

واختبرت دراسة (الركابي، 2023) تأثير آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركة ودوة الثقة الإدارية المفرطة على هذه العلاقة، وذلك من خلال دراسة تطبيقية على عينة من 100 شركة غير مالية مقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة 2014-2020، وأظهرت نتائج الدراسة أن استقلال مجلس الإدارة وتركيز الملكية والمنافسة في سوق المنتجات والتمويل بالاقتراف لهما علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية مع الأداء المالي للشركة، كما

أظهرت نتائج الدراسة أن الإفراط في الثقة الإدارية يؤثر إيجابياً على العلاقة بين ازدواجية الدور والأداء المالي للشركة.

هدفت دراسة (الشثري وآخرون ، 2024) اختبار أثر البات المراقبة الخارجية على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح، وذلك لعينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية لعينة من 50 شركة خلال الفترة من 2009 إلى 2019 بعدد مشاهدات قدرها 513 مشاهدة، وتم قياس إدارة الأرباح كمتغير تابع من خلال كل من الاستحقاقات المقدرة بنموذج جونز المعدل وإدارة الأنشطة الحقيقية المقدرة بنموذج (Roychowdhury, 2006) كما تم قياس الثقة الإدارية الزائدة كمتغير مستقل بواسطة متغير وهمي يتم إعطاؤه القيمة (1) لو كانت نسبة النفقات الرأسمالية على اجمالي الأصول للشركة أكبر من

الوسيط للعينة ككل، وإعطاء القيمة (صفر) بخلاف ذلك ، وقياس آليات المراقبة الخارجية (جودة المراجعة الخارجية، تغطية المحللين الماليين، الملكية المؤسسية) حيث قيست جودة المراجعة بمقياسين حجم مكتب المراجعة، والتخصص القطاعي لمكتب المراجعة، وقيست تغطية المحللين بعدد المحللين الماليين التابعين للشركة، كما قيست الملكية المؤسسية بنسبة ملكية المؤسسات في أسهم الشركة، وتم الاعتماد على نموذج الانحدار المتعدد لاختبار العلاقة بين المتغيرات، وتم صياغة نموذجين للبحث في البيئة المصرية، أولهما بدلالة إدارة الاستحقاقات والثاني بدلالة إدارة الأنشطة الحقيقية، وأشارت النتائج الى وجود تأثير معنوي للتخصص القطاعي لمكتب المراجعة على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح بالاستحقاقات، في حين يوجد تأثير معنوي لحجم مكتب المراجعة على العلاقة بين الثقة الإدارية وإدارة الأنشطة الحقيقية دون إدارة الأرباح بالاستحقاقات، وعدم وجود تأثير لكلا من تغطية المحللين الماليين والملكية المؤسسية على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح.

بينما استهدفت دراسة (سليمان & لبيب، 2024) استكشاف دور آليات حوكمة الشركات في تحجيم الاضطرابات السلوكية للمديرين التنفيذيين، وتحديدًا فيما يتعلق بفرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين بالأسواق الناشئة. وأجريت الدراسة التطبيقية على عينة من الشركات المصرية خلال الفترة ما بين (2018- 2023) على صعيد هيكل الملكية، فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية معنوية بين الملكية الإدارية وفرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين، مع عدم وجود تأثير معنوي للملكية المؤسسية على فرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين. وعلى صعيد الآليات الداخلية لحوكمة الشركات، فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية بين فعالية نظم الرقابة الداخلية وفعالية الدور الرقابي للجان المراجعة مقاساً بنشاط وحجم لجان المراجعة، وفرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين. أخيراً، وعلى صعيد الآليات الخارجية لحوكمة الشركات، فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية معنوية بين الجودة الخارجية وفرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين.

المجموعة الثالثة: العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح المحاسبية

لاختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح المحاسبية فقد تناولت دراسة (Asogwa, et al., 2019) تأثير نماذج وسمات القيادة في حوكمة الشركات على جودة أرباح الشركات ، واستخدمت الدراسة تصميمًا بأثر رجعي مع تحليلات انحدار ذات تأثير عشوائي وثابت متعددة المراحل، وبلغت العينة 37 شركة مدرجة في البورصة

النيجيكية بين عامي 2014 و 2018 للدراسة، وأوضحت نتائج الدراسة أن بالقيادة المؤسسية الموحدة تفوق نموذج القيادة المزدوج للمجلس في الأداء وحسن بشكل كبير من استمرارية الأرباح وملاءمتها للقيمة، وزادت استمرارية الأرباح وملاءمة القيمة في مجالس الإدارة حيث يتمتع الرؤساء التنفيذيون ورؤساء مجالس الإدارة بخبرة مالية متساوية، كما تحسنت جودة الأرباح بشكل ملحوظ بفضل المزيج الجيد من الخبرة المالية والمهارات القانونية في مجلس الإدارة، وبالتالي فإن سوق رأس المال يضع أهمية كبيرة على هذا المزيج الجيد من سمات القيادة.

بينما قامت دراسة (Faliana, & Utami, 2021) إلى معرفة تأثير حوكمة الشركات علي جودة الأرباح باستخدام الشركات المدرجة في بورصة (FTSE ASEAN Star (Financial Time Stock Exchange ASEAN Star ، وقامت الدراسة بإجراء ذلك من خلال فحص النسب المالية للشركات باستخدام طريقة نموذج انحدار البيانات المقطعية مع معامل استجابة الأرباح (ERC) كوكيل، وأظهرت نتائج الدراسة أن حوكمة الشركات أثرت على معامل استجابة الأرباح وخاصة فيما يتعلق بالإفصاح عن حوكمة الشركات وحقوق المساهمين.

كما استكشفت دراسة (Hemdan, et al, S. 2021) العوامل التي تؤثر على جودة أرباح الشركة المعلنة (FREQ) لعينة من الشركات المصرية من عام 2008 إلى عام 2019 باستخدام بيانات مجلس الإدارة، وأظهرت نتائج الدراسة أن سمات سلطة الرئيس التنفيذي (ازدواجية الرئيس التنفيذي، وملكية الرئيس التنفيذي، ومدة ولاية الرئيس التنفيذي، والعلاقات السياسية للرئيس التنفيذي) كمحددات سلبية للتكرار المتكرر في مصر، كما حققت الدراسة في دور حوكمة الشركات كآلية إضعاف أو استبدال،

وقد توصلت الدراسة إلي أن استقلال مجلس الإدارة بمثابة آلية إضعاف للارتباط السلبي بين ملكية الرئيس التنفيذي وفترة ولاية الرئيس التنفيذي، والتكرار.

وقامت دراسة (Udeh, & Ogodor, 2023) بتقييم استقلالية مجلس الإدارة وجودة أرباح الشركات النيجيكية المدرجة وركزت على متطلبات القانون قبل وبعد عام 2011، وذلك خلال الفترة من 2003 إلى 2010 هي ما قبل 2011 ومن 2011 إلى 2018 التي شكلت متطلبات رمز ما بعد 2011، وغطت الدراسة إجمالي عدد مائة وتسعة وستين (169) شركة مدرجة ، وكشفت نتيجة تقدير التأثير العشوائي أن استقلال مجلس الإدارة كان له آثار إيجابية وهامة على جودة الأرباح (الوكالة عن طريق الاستحقاق التقديري) للشركات المدرجة في نييجيريا متطلبات قانون ما بعد عام 2011 مقارنة بقانون آليات حوكمة الشركات قبل عام 2011، وخلصت الدراسة إلى أن إصلاح آليات حوكمة الشركات عام 2011 لم يؤد بشكل كامل إلى زيادة جودة الأرباح، ومن ثم أوصت الدراسة بأن تقوم الهيئات التنظيمية بتعديل متطلبات مدونة آليات حوكمة الشركات من خلال الحد من استقلالية الأعضاء غير التنفيذيين في مجلس الإدارة لأن ذلك سيساعد بشكل كبير على الحد بشكل كبير من ممارسة الاستحقاق التقديري من قبل الإدارة وزيادة جودة أرباح الشركات المدرجة بنييجيريا.

فيما بحثت دراسة (Kalembe, et al., 2023) في محددات جودة أرباح الشركة (FREQ) باستخدام بيانات مجلس إدارة الشركات المصرية المدرجة لمعالجة المخاوف المتعلقة بالتجانس الداخلي وعدم التجانس، وأوضحت نتائج الدراسة أن ديناميكيات السلطة لدى الرئيس التنفيذي تؤثر سلباً على الترددات المتكررة،

بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن استقلال مجلس الإدارة يضعف بشكل كبير تأثيرات ملكية الرئيس التنفيذي ومدة ولاية الرئيس التنفيذي على جودة أرباح الشركات.

تحليل الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

في ضوء الدراسات السابقة، توصل الباحث إلى ما يلي:

- ندرة الدراسات التي اختبرت أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية. حيث يوجد دراسات تناولت العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وحوكمة الشركات، والعلاقة بين حوكمة الشركات وجودة الأرباح المحاسبية، والعلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية، وهو ما يدل على أهمية القيام بالتحليل الثلاثي المستند إلى وجود دور معدل لحوكمة الشركات بين الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية.

- تعد البيئة الكويتية مهيأة لتطبيق العلاقة بين متغيرات الدراسة خاصة في ظل التقلبات التشريعية المستمرة للشركات المقيدة بسوق المال بها، وأخيراً صدر القرار رقم 137 لسنة 2022 بشأن تطبيق آليات الحوكمة بالسوق الكويتي لضمان الصحة المالية لسوق المال الكويتي، وهذا يؤكد على أهمية حوكمة الشركات.

وبالتالي يرى الباحث أن الدراسة الحالية تساهم في تغطية تلك الفجوة خلال إطار مقترح لقياس أثر حوكمة الشركات على العلاقة الثقة الإدارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية.

6/1 خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث، سوف يقوم الباحث بتقسيم البحث كما يلي:

1. الإطار العام للبحث.
2. الخلفية النظرية واشتقاق الفروض.
3. الدراسة التطبيقية
4. نتائج البحث وتوصياته وأهم مجالات البحث المقترحة.
5. المراجع.

ثانياً: الخلفية النظرية واشتقاق الفروض

يتناول الباحث في هذا القسم مفهوم وأهم محددات الثقة الإدارية المفرطة ومقاييس الثقة الإدارية المفرطة، كما يتعرض للدور المعدل لآليات حوكمة الشركات الداخلية والخارجية على العلاقة بين الثقة الإدارية وجودة الأرباح المحاسبية، ومن ثم يتم تقسيم هذا القسم كما يلي:

1/2 مفهوم الثقة الإدارية المفرطة:

شهد الفكر المحاسبي في الآونة الأخيرة اهتماماً كبيراً من جانب العديد من الباحثين بقضية جدلية هامة وهي أثر السمات الشخصية والتحيزات المعرفية والسلوكية للمديرين على سلوكياتهم وقراراتهم المختلفة. ولعل أحد أبرز المفاهيم في هذا الشأن هو مفهوم الثقة الإدارية المفرطة والتي عرفت دراسة (Hsieh et al., 2014) بأنها

ميل الأفراد إلى المبالغة في تقدير معارفهم وقدراتهم ودقة معلوماتهم، مما يدفعهم إلى توقع والسعي لتحقيق نتائج مرغوبة أكثر مما يوحى به التقييم الواقعي. في حين عرفت دراسة (kim et al.,2016) بأنها مجموعة من الأوهام الإيجابية والإدراك المبالغ فيه للسيطرة والتفاؤل غير الواقعي بشأن النتائج المستقبلية. كما عرفت دراسة (Al Islam & Madyan., 2020) بأنها سلوك تحيز إداري يشير إلى مبالغة المديرين في تقدير قدرتهم الإدارية، والاعتقاد بأن أداء الشركة في نطاق سيطرتهم.

وتختلف الثقة الإدارية المفرطة عن التفاؤل المتحيز، حيث يعبر التفاؤل المتحيز عن المبالغة في تقييم التقديرات الذاتية حول الأحداث المستقبلية المحتملة مع عدم مراعاة المخاطر المتوقعة، في حين تعبر الثقة الإدارية المفرطة عن مبالغة المديرين في تقدير قدرتهم التي يمتلكونها إيماناً منهم بأنهم أكثر معرفة من الآخرين ولا يمكن لأحد أن يجاريهم في تلك القدرات، كما يقومون بإهمال استراتيجيات المنافسين من منطلق العلم الكامل والسيطرة التامة، ولهذا يعتبر التفاؤل المتحيز أحد الصور الناتجة عن تبني المديرين للثقة الإدارية المفرطة عند تقييم واتخاذ القرارات المختلفة (عوض & بغدادي، 2019)

كما تعرف بالميل لاتخاذ القرار بطريقة غير عقلانية وذلك بإعطاء وزن زائد للمعرفة ودقة المعلومات التي يحتفظ بها المديرون مع تجاهل المعلومات المتاحة من مصادر أخرى في صنع القرار، ويعتمد هذا السلوك على التفاؤل المفرط والذي يعبر عن سلوك المديرين المفرط في الثقة في اتخاذ القرارات مع المبالغة في تقدير تكرار النجاح والتقليل من تواتر حالات الفشل (محمد، 2023).

وأكدت دراسة (الركابي، 2023) علي أن الثقة الإدارية المفرطة يمكن التعبير عنها بسلوك تحيز إداري يدل علي مبالغة الأفراد في تقييم صحة آرائهم وأحكامهم وآفاقهم لتحقيق نتائج إيجابية في المستقبل، كما تدل علي المبالغة في تقدير احتمالية حدوث الأحداث الإيجابية المرغوبة وتهوين احتمالية حدوث الأحداث غير المرغوبة، فهؤلاء الأفراد لا يرون أي احتمال بأنهم يرتكبون أي أخطاء، كما يقومون بنسب الفضل لأنفسهم عند نجاحهم في الأداء أو عندما تكون توقعاتهم صحيحة.

بينما أوضحت دراسة (سمعان، 2020) أن الثقة الإدارية المفرطة أحد التحيزات السلوكية الأكثر انتشاراً في مجال اتخاذ القرارات والتي قد تؤدي إلي تحيزات سلوكية ضارة، لأنها قد تدفع المديرين للمبالغة بمعرفتهم للواقع، وهذا يعني أنها قد ينتج عنها وهم التحكم في العديد من الأمور، ويتضح من ذلك أن المديرين ذوي الثقة الزائدة يبالغون في تقدير قدراتهم ومن ثم لديهم توقعات متفائلة فيما يخص أداء الشركة المستقبلي، فهم يشعرون بالحاجة الأقل للاندماج في تلك السياسة بعد التغيير الإداري لكي يعزز الأرباح المستقبلية، ويكون استخدام تلك السياسة عند دوران المدير التنفيذي أكثر تواتراً بشكل ملحوظ فقط بين المديرين التنفيذيين غير زائدي الثقة.

يري الباحث أن الثقة الإدارية المفرطة هي ميل المديرين إلى المبالغة في تقدير معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم الذاتية عند مواجهة المخاطر وعدم التأكد المحيط في عملية اتخاذ القرار، هذه الثقة المفرطة تدفع المديرين إلى المبالغة في توقع الأحداث الإيجابية أو النتائج المرغوبة التي قد تكون غير واقعية، بينما يقللون من أهمية احتمالية حدوث وتأثير الأحداث السلبية. ونتيجة

لذلك، قد يؤدي هذا السلوك إلى اتخاذ قرارات متسعة أو غير مدروسة، مما يعزز من الميل نحو المخاطرة المفرطة واستراتيجيات الإدارة غير الرشيدة، وهو ما يؤثر سلباً على جودة الأرباح وأداء الشركة على المدى الطويل.

2/2 محددات فرط الثقة لدى المدير التنفيذي:

سعت العديد من الباحثين الى محاولة تحليل محددات فرط الثقة لدى المدير التنفيذي، فقد استكشف بعض الباحثين الانعكاسات المحتملة لخصائص مجلس الإدارة على الاضطرابات السلوكية للمدير التنفيذي، وتحديدًا فيما يتعلق باستقلالية، وحجم مجلس الإدارة. فعلى صعيد استقلالية مجلس الإدارة، فقد أشارت دراسة (Banerjee et al., 2015) إلى ارتفاع درجة استقلالية مجلس الإدارة، يمكن أن يحد من التصرفات غير العقلانية المصاحبة للإفراط في التفاؤل وفرط الثقة لدى المدير التنفيذي. وقد برر الباحث الادعاء السابق بأن تمتع مجلس الإدارة بقدر فعال من الاستقلالية، يجعل المدير التنفيذي المفرط في التفاؤل ضمن دائرة متسعة من الرقابة والإشراف، وهو ما قد يساهم في تقنين تصرفاته غير العقلانية، والحد من قدرته على تبني قرارات أو سياسات إدارية مرتفعة الخطورة، ويساهم في جعل المدير التنفيذي يتخذ القرارات بصورة أكثر اشرافاً، بما يخفف من الانعكاسات السلبية المحتملة المصاحبة لهذا الاضطراب السلوكي على عملية صنع القرارات الإدارية داخل المنشأة.

من ناحية أخرى، وفيما يتعلق بحجم مجلس الإدارة، فقد أشارت بعض الدراسات السابقة في مجال حوكمة الشركات إلى أن صغر حجم مجلس الإدارة يلعب دورًا إيجابيًا في تعزيز فعالية أدائه لمهامه (Jensen, 1993). فكلما كان حجم المجلس أصغر، ازدادت قدرته على كبح جماح المدير التنفيذي من اتخاذ قرارات غير مثالية. وفي هذا الإطار، يوضح بعض الباحثين أن صغر حجم مجلس الإدارة يساهم في تجنب العديد من التحديات التي قد تظهر مع زيادة عدد الأعضاء، مثل صعوبة إجراء مناقشات بناءة تضيف قيمة حقيقية، وإضاعة الوقت في طرح أفكار أو آراء غير مرتبطة بالسياق، وغياب التماسك داخل المجلس.

وفي السياق ذاته، أظهرت دراسة (Ben Mohamed et al., 2012) أدلة تطبيقية على أن تقليص حجم مجلس الإدارة يمكن أن يحد من تفاؤل المدير التنفيذي المفرط، وذلك من خلال الحد من مشاكل الوكالة المصاحبة لهذا الاضطراب السلوكي، عبر توجيه مصالح المدير التنفيذي في ذات الاتجاه الذي يحقق القيمة المضافة لمنشآت الأعمال. وفسر الباحثون ذلك بأن صغر حجم مجلس الإدارة يعزز شعور المدير التنفيذي بالخضوع ضمن دائرة رقابة وإشراف واسعة، مما يدفعه الى تقنين تصرفاته غير الرشيدة الملازمة لإفراطه في التفاؤل. كما بينت الدراسة وجود تأثير معنوي لازدواجية منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة على إفراط المدير التنفيذي في التفاؤل، حيث يجد المدير التنفيذي في تلك الحالة نفسه موضع المراقب ومتخذ القرار في آن واحد، مما قد يزيد من احتمالية الإفراط في التفاؤل عند اتخاذ القرارات الإدارية.

فيما يتعلق بتأثير هيكل الملكية على فرط الثقة لدى المدير التنفيذي، تشير البحوث السابقة إلى ان الملكية العائلية داخل هيكل ملكية منشآت الأعمال قد تساهم في تحقيق توازن معقول بين مصالح الملكية العائلية وأقلية المساهمين، من منظور فرض توازن المصالح والذي يشير الى أن احتواء هيكل الملكية على فئات محددة من المساهمين كالمملكية الإدارية والملكية العائلية يمكن أن يساهم في تحقيق حماية أفضل لحقوق المساهمين، ويساهم كذلك في تحقيق التوازن المستهدف في المصالح بين الإدارة والمساهمين (Anderson et al., 2012).

ومن منظور فرضية "الثروة العاطفية الاجتماعية"، فقد أشار (Mejia et al., 2014) إلى أن الملكية العائلية تظهر ارتباطاً عاطفياً مع منشآت الأعمال التي تسيطر عليها، وتسعى إلى تحقيق أهداف غير مالية بجانب تعظيم الثروة، مثل بناء سمعة طيبة، وضمان الاستمرارية، ونقل الملكية إلى الأجيال القادمة.

بناءً على ذلك، تشير الدراسات إلى أن الملكية العائلية تميل إلى اتباع سياسات رقابية فعالة لحماية سمعة منشآتها، مما يقلل من السلوكيات الانتهازية للمدير التنفيذي. كما تعتبر آلية رقابية تساهم في تقليل القرارات غير الرشيدة، وتعزز ثقافة القيادة التنظيمية، والمحاسبة، والمساءلة. هذا بدوره يعزز من عمليات صنع القرار الإداري ويخلق قيمة مضافة على المدى الطويل،

بدلاً من التركيز على العوائد قصيرة الأجل. كما يساعد في كبح جماح الثقة المفرطة لدى المدير التنفيذي وتحجيم آثارها السلبية على جودة المعلومات المتعلقة بالمنشأة". (Bzeouich et al., 2024)

فيما يتعلق بأثر تركيز الملكية على فرط الثقة لدى المدير التنفيذي، تشير الأبحاث السابقة إلى أن تركيز الملكية يعد أحد الآليات الداخلية الفعالة في حوكمة الشركات حيث يساهم في تعزيز التحكم والرقابة على الخيارات وعمليات صنع القرارات الإدارية داخل منشآت الأعمال، إذ يساهم تركيز الملكية في ضمان تصميم أنظمة رقابة داخلية فعالة. في هذا الإطار، توصلت بعض الدراسات إلى أن خضوع المدير التنفيذي ذي الثقة المفرطة أو المدير التنفيذي المفرط في التفاؤل، لرقابة صارمة نتيجة لتركيز الملكية يحد من حريته في اتخاذ القرارات، مما يساعد في تقليل الانعكاسات السلبية المترتبة على هذه السلوكيات غير الرشيدة (Ben Mohamed et al., 2012; Huang et al., 2022 ; Bzeouich et al., 2024)

3/2 مقاييس الثقة الإدارية المفرطة

سعت العديد من الباحثين إلى محاولة وضع مقاييس للثقة الإدارية المفرطة رغم كونها عملية معقدة لصعوبة إجراء قياسات كمية للعديد من السمات الشخصية والتحيزات السلوكية الخاصة بالمدير، أولى تلك المقاييس قدمته دراستي (Malmendier and Tate, 2005, 2008) والتي استخدمت توقيت تنفيذ خيار الأسهم كمؤشر لسلوك المدير التنفيذي، بمعنى مدي احتفاظ المديرين التنفيذيين بخيارات الأسهم بدلاً من ممارستها عند استحقاقها. حيث أن المديرين الأكثر قدرة يميلون إلى تأجيل ممارسة الخيار والاحتفاظ به لمدة طويلة لأنهم يبالغون في تقدير العوائد المستقبلية لمشاريعهم الاستثمارية، ثم قدمت دراسة (Hribar and Yang, 2016) مقياس آخر يعتمد على الاستشهادات الإعلامية "التغطية الصحفية للمديرين"، حيث أن المدير التنفيذي يصنف على أنه مفرط الثقة إذا تم وصفه بشكل متكرر بأنه واثق ومتفائل في الصحف والإعلام، ويتم جمع هذا المقياس يدوياً من التغطية الصحفية للمدير التنفيذي من خلال تقييمها وفقاً لعدد المقالات التي تشير إلى أن المدير ذو ثقة أو متفائل إلى إجمالي عدد المقالات. بينما قدمت دراستي (Kim et al., 2016 ; Hsieh et al., 2014) مقياس ثالث قدمته دراسة (Jeon, 2019) مقياس للثقة الإدارية المفرطة اعتماداً على قرارات الاستثمار (Investment-Based Proxy For Overconfidence-CAPEX) كأحد المؤشرات التقريبية الدالة على الثقة المفرطة، ويتم مقارنة حجم الإنفاق الاستثماري للشركة مرجحاً بإجمالي أصول السنة السابقة بحجم الإنفاق

الاستثماري للصناعة أو القطاع الذي تنتمي إليه الشركة خلال نفس السنة فإذا كان (CAPEX) للشركة أكبر من (CAPEX) الصناعة أو القطاع فإن ذلك يدل على أن المدير التنفيذي للشركة لديه ثقة إدارية مفرطة تنعكس في زيادة حجم الإنفاق الاستثماري للشركة مقارنة بالصناعة التي تعمل فيها الشركة. رابعاً أشارت الدراسات (Shrand and Zechman,2011; Jeon,2019 ; Zaher,2019) إلى أن توافر الثقة الإدارية المفرطة لدى المدير التنفيذي تجعل المدير يأخذ قرارات استثمارية تؤثر على كل من النمو في أصول الشركة والنمو في مبيعات الشركة فإذا كان معدل النمو في أصول الشركة أسرع من معدل النم في مبيعات الشركة فإن ذلك يعد مؤشراً على الثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي، وفي ضوء ذلك فقد أشارت الدراسات الى استخدام معادلة انحدار فائض الاستثمار لتحديد بواقي نموذج انحدار أصول الشركة على النمو في مبيعاتها فكلما كانت قيمة البواقي أكبر من الصفر كلما دل ذلك على أن هناك نمو في أصول الشركة أكبر من النمو في مبيعاتها بما يعبر عن اتجاه المديرين نحو الإفراط في الاستثمار اعتماداً على الثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي.

ونظراً لتعدد مقاييس الثقة الإدارية المفرطة فقد استقر الباحث على قياس الثقة الإدارية المفرطة في القطاعات المختلفة بالبورصة الكويتية باستخدام مقياس الثقة الإدارية المفرطة المعتمدة على قرارات الاستثمار (Investment-Based Proxy For Overconfidence-CAPEX)

4/2 ممارسات الثقة الإدارية المفرطة وأثرها على جودة الأرباح المحاسبية

ونظراً لأهمية الأرباح المفصح عنها في التقارير المالية، كان المستخدمون في العقد الماضي ينظرون فقط إلى التقارير المالية للشركة ويركزون على الأرباح المفصح عنها بغض النظر عن الإجراء المستخدم لاستخلاص معلومات حول الأرباح، ولذلك انخرط المديرون في أنشطة مختلفة مثل استخدام السلطة التقديرية والاستحقاق للتلاعب بالأرباح في التقارير المالية لتعكس الصورة الجيدة للشركة، وذلك بهدف الحفاظ على استمرارية الشركة من أجل إقناع المستثمرين والاستثمار، وفي الاقتصادات المتقدمة قد انخرط المديرين في التلاعب بالأرباح في تقاريرهم المالية، مما أدى إلى انهيار العديد من الشركات مثل WorldCom، و Enron، و BCCI، و Barings، و HealthSouth ولقد تم تسجيلها كواحدة من أكبر الفضائح في العالم التي قدمت درس حاسم للشركات الأخرى حول تأثير مثل هذه التلاعبات ومشاكل الوكالة (Udeh, & Ogodor, 2023).

حيث أن المبالغة في تقدير العوائد المستقبلية أو التدفقات النقدية من المشاريع أو الأصول الحالية تحمل نتيجتين ملحوظتين على القرارات الإدارية: أولاً، هذا يعني ضمناً أن المديرين الذين لديهم ثقة زائدة من الممكن أن يقوموا بتسريع الاعتراف بالأرباح وتأخير الاعتراف بالخسائر. ثانياً، حتى عندما يتم الاعتراف بالخسائر، فمن الممكن أن يتم التقليل من حجم هذه الخسائر، وبالتالي فإن العديد من الأخطاء المالية تبدأ عادةً بتحيز متفائل، والذي قد لا يكون بالضرورة مقصوداً، ويمكن أن ينتج هذا التفاؤل عن الأحكام المحاسبية غير المقصودة التي تبدو مفرطة في التفاؤل، وقد يظهر ذلك على شكل مبالغة متعمدة ولكن طفيفة نسبياً في الأرباح، مدفوعاً بالاعتقاد الإداري بأن الأداء المستقبلي سوف يصحح التحريف أو أنه سيظل غير مكتشف، وقد يميل المديرون

ذوو الثقة المفرطة إلى التقليل من المخاطر المحتملة والاعتقاد بأن إجراءات إدارة أرباحهم سوف تفلت من الملاحظة، وبالتالي خلق بيئة مواتية للسلوك الانتهازي (Hu, et al., 2024).

كما يمكن للثقة الإدارية المفرطة أن تعطي المديرين الوهم بأن قيمة الشركة أقل من تقديراتها، ومن ثم يمكن أن يحدث تحريف غير مقصود للأرباح ، ومن الممكن أن ينخرط مديرو الثقة المفرطة في إدارة الأرباح في محاولة للإشارة إلى أداء مستقبلي أفضل لمزيد من تحسين توقعات المستثمرين، وإذا لم يتحسن الأداء المستقبلي للشركة كما هو متوقع فإن هذا سيؤدي إلى احتمال حدوث تقديرات أرباح غير صحيحة، وبالنظر إلى التكاليف المحتملة الناتجة عن المبالغة في تقدير توقعات الأرباح، فقد يعتمد مديرو الثقة المفرطة التلاعب بالأرباح للتغطية على أي أخطاء ولإيصال الانطباع بأنهم تمكنوا من تلبية توقعات الأرباح أو إخفاء أدائهم الضعيف (Islamudin, 2022).

وأوضحت دراسة (Salehi, et al., 2020) أن المدراء المفرطون في الثقة يعتقدون أن لديهم معلومات محددة لا يملكها الآخرون، لذا يبالغون في تقدير دقة معلوماتهم وبالتالي في أرباحهم المستقبلية وتدفعاتهم النقدية، كما يوجد لديهم نظرة إيجابية للمخاطر والعوائد المستقبلية، ومن المؤكد أن جودة الأرباح تتأثر بشكل كبير بالتوقعات المتعلقة بالأرباح المستقبلية وتؤثر الإدارة المفرطة في الثقة على هذه التوقعات، فمن الممكن أن يستخدم المديرون التنفيذيون أرباح الفترات المستقبلية لزيادة أرباح الفترة الحالية، مما يعني أن هؤلاء المديرين أكثر ميلاً إلى الإبلاغ عن أرباح أعلى من المديرين التنفيذيين الآخرين، حيث تؤثر الثقة الإدارية المفرطة على تمهيد الأرباح لما لها من تأثير على تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة مما يؤدي إلى ممارسات إدارة الأرباح وتقليل جودة الأرباح.

فقد يكتسب المدير التنفيذي ذو الثقة المفرطة المزيد من الصلاحيات عندما يرأس مجلس الإدارة من خلال تعزيز تحصين الرئيس التنفيذي ، حيث يجوز للمدير التنفيذي توجيه مخططات الاجتماع والمحتويات، وقد يكون لديه سيطرة على المعلومات الأكثر قيمة التي تنشأ من اجتماعات مجلس الإدارة المختلفة، كما يمكنه تعزيز سلطته من خلال اختيار مديرين للإدارات مخلصين ، ومن ثم يقوم بتحقيق مصالحه الشخصية بطريقة غير مقيدة نسبياً ، لذلك من المتوقع أن تؤدي الثقة الإدارية المفرطة إلى ارتباط سلبي مع جودة الأرباح المحاسبية (Hemdan, et al., 2021).

بينما أكدت دراسة (Azhari, et al., 2020) علي أن الثقة المفرطة أمر مرغوب فيه في بيئات الشركات لأنها تسمح للشركات بأن تكون أكثر قدرة على المنافسة وأفضل في الابتكار، بالرغم من احتمالية أن تؤدي الثقة المفرطة إلى قيام المديرين باستغلال مرونة السياسات المحاسبية للتنبؤ بالأرباح، وهذا بدوره قد يؤدي إلى توقعات غير منطقية يتبعها اتخاذ قرارات تمويل واستثمار غير صحيحة، وهذا يحدث عندما يتعرض المديرون ذوو الثقة المفرطة لمخاطر خاصة عندما يمتلكون نسبة من أسهم الشركة، وذلك نظراً لتوقف حسن سمعتهم علي أداء الشركة، ويتضح من ذلك أن الثقة الإدارية المفرطة ينتج عنها تقارير مالية متحيزة نظراً لتفاهل المديرين ، وذلك لأن ثقة المدير المفرطة الناتجة عن تفاؤله قد تتسبب في وجود علاقة إيجابية بشكل ملحوظ بين الثقة الإدارية المفرطة والأخطاء المحاسبية وبالتالي تقل جودة الأرباح.

حيث تعد الرغبة في تلبية توقعات المحللين أو التغلب عليها أحد الحوافز الرئيسية للمشاركة في إدارة الأرباح، لقد وجدت دراسة (Choi, et al., 2024) أن الارتباط بين الثقة الإدارية المفرطة وتغيير التصنيف يكون أكثر وضوحاً بالنسبة للشركات التي تلي توقعات المحللين أو تتجاوزها، ويمكن أيضاً تحفيز الرؤساء التنفيذيين الذين تكون تعويضاتهم حساسة للغاية للأرباح الأساسية لإدارة الأرباح الأساسية، فأن الرؤساء التنفيذيين المفرطين في الثقة يميلون إلى إجراء مزيد من التحول في التصنيف لتضخيم الأرباح الأساسية عندما تكون رواتبهم النقدية مرتبطة بشكل كبير بالأرباح الأساسية، كما يمكن أن يكون لدى الرؤساء التنفيذيين الذين يتمتعون بثقة زائدة وأقل قدرة احتياجات وحوافز أكبر لتضخيم الأرباح الأساسية، لأنهم أكثر عرضة لاتخاذ خيارات مؤسفة نظراً لمبالغتهم في تقدير قدراتهم وافتقارهم إلى الكفاءة .

وعلى النقيض من ذلك أوضحت دراسة (Salehi, et al., 2020) أن الثقة الإدارية المفرطة لها ارتباط سلبي بممارسات إدارة الأرباح، وترجع العلاقة السلبية بين الثقة المفرطة الإدارية وإدارة الأرباح إلى أن الثقة المفرطة لدى المديرين تتمتع بقدرات إدارية عالية، لذلك لديهم مهارات جيدة في تحليل الاستثمارات واتخاذ القرارات مما يزيد من جودة الأرباح.

5/2 أثر آليات الحوكمة الداخلية على العلاقة بين الثقة الإدارية وجودة الأرباح المحاسبية:

يعد استكشاف طبيعة الدور الذي قد تلعبه آليات حوكمة الداخلية للشركات، في تحجيم السلوكيات غير الرشيدة المصاحبة لبعض الاضطرابات السلوكية التي قد يعاني منها المديرون التنفيذيين، أحد مجالات البحث المثيرة للاهتمام في الوقت الحاضر، بسبب الانعكاسات السلبية المحتملة المصاحبة لتلك الاضطرابات السلوكية على عملية صنع القرارات الإدارية والتي قد تنبع بصفة أساسية من مشاكل الوكالة، هذا، وقد توقعت البحوث السلوكية في مجال حوكمة الشركات صورة مبكرة أن تساهم آليات الحوكمة في كبح جماح السلوكيات والقرارات غير الرشيدة، وسوف يتناول الباحث لمجموعة من آليات الحوكمة الداخلية على فرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين، كخصائص مجلس الإدارة، وهيكل الملكية (الملكية الإدارية والملكية المؤسسية)، الدور الرقابي للجان المراجعة ، فعالية نظم الرقابة الداخلية.

1/5/2 أثر هيكل الملكية (الملكية الإدارية والملكية المؤسسية) على فرط الثقة لدى المدير التنفيذي:

في سياق تحليل أثر هيكل الملكية على فرط الثقة لدى المدير التنفيذي، فقد اختبرت بعض الدراسات السابقة العلاقة بين الملكية الإدارية، والملكية المؤسسية، والاضطرابات السلوكية لدى المدير التنفيذي:

- أثر الملكية الإدارية على فرط الثقة لدى المدير التنفيذي:

فعلي صعيد الملكية الإدارية، فقد أشارت دراسة (Ben Mohamed et al., 2012) الى وجود علاقة عكسية بين الملكية الإدارية والإفراط في التفاؤل لدى المدير التنفيذي. وقد برر الباحثون النتيجة السابقة بأن وجود عنصر الملكية الإدارية ضمن هيكل ملكية منشآت الأعمال، يساهم في خلق بيئة رقابية أكثر صرامة على تصرفات المديرين التنفيذيين، ويجعلهم أكثر تركيزاً على ما يحقق مصالح المساهمين ويعظم قيمة منشآت الأعمال- من منظور فرض توازن المصالح- أملاً في الحصول على ولاية إدارية جديدة. واتساقاً مع الدليل التطبيقي السابق، وفي

سياق تحليل الأثر المحفز للملكية الإدارية على العلاقة بين فرط الثقة لدى المدير التنفيذي وجودة الأرباح المحققة، فقد أشارت دراسة (Bzeouich et al., 2024) الى أن احتواء هيكل الملكية على عنصر الملكية الإدارية، يساهم في تحجم فرط الثقة لدى المدير التنفيذي، ويحد من آثاره العكسية على جودة بيئة المعلومات المحيطة بالمنشأة، حيث أشار هؤلاء الباحثون إلى أن امتلاك الإدارة لحصة من أسهم المنشأة يجعلهم أقل ميلاً لتبني نزعة خطر مرتفعة، ويزيد من حساسيتهم تجاه الخسائر المحققة.

تأسيساً على ما تقدم، يظهر جلياً ندرة الأدلة التطبيقية التي ساققتها الدراسات السابقة لتحليل الأثر المباشر لاحتواء هيكل الملكية على عنصر الملكية الإدارية، على فرط الثقة لدى المدير التنفيذي، وهو الأمر الذي يجعل بناء الاستدلالات منطقية تساهم في تفسير طبيعة تلك العلاقة أمراً صعباً، علاوة على أنه هذه الأدلة جاءت من واقع بيانات متقدمة، كأسواق المال الأمريكية كما هو الحال في دراسة (Ben Mohamed et al., 2012) ، وأسواق المال الفرنسية كما هو الحال في دراسة (Bzeouich et al., 2024) ونتيجة اختلاف الخصائص المؤسسية، وصرامة بيئة الرقابة والإشراف المفروضة على أسواق مالية متقدمة، مقارنة بما هو عليه الحال في أسواق المال الناشئة، فإن الأدلة التطبيقية التي ساققتها الدراسات السابقة لتفسير طبيعة العلاقة موضع الدراسة، قد تختلف حال اختبار ذات العلاقة ، وهو ما أكدته دراسة (سليمان & لبيب، 2024) الى وجود علاقة إيجابية معنوية بين وجود عنصر الملكية الإدارية ضمن هياكل ملكية منشآت الأعمال، وفرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين ببيئة الأعمال المصرية، هذا وقد جاءت النتيجة السابقة متعارضة مع ما توصلت إليه دراسة (Bzeouich et al., 2024 ; Ben Mohamed et al., 2012) ، والتي وثقتا وجود علاقة عكسية بين الملكية الإدارية وفرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين بأسواق المال الفرنسية والأمريكية.

في ضوء ما سبق، ستقوم الدراسة الحالية بدراسة هذا الأثر على البيئة الكويتية فقد تساهم في تحجيم فرط الثقة لدى المدير التنفيذي، ويحد من انعكاساته السلبية على قرارات التمويل وسياسات الاستثمار وتوزيع الأرباح كما هو الحال بأسواق المال الأمريكية والكويتية، وكذلك لا يستبعد الباحث وجود تأثير محتمل لعنصر الملكية الإدارية على فرط الثقة لدى المدير التنفيذي، وهو ما قد يحفز من فرط الثقة لدى المدير التنفيذي كما هو الحال بأسواق المال المصرية.

– أثر الملكية المؤسسية على فرط الثقة لدى المدير التنفيذي:

فعلي صعيد الملكية المؤسسية، فقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن الملكية المؤسسية يعد آلية فعالة من اليات حوكمة الشركات الداخلية، بما يملكه من دراية وخبرة مالية واسعة، وقدره على فرض مستويات صارمة من الإشراف والرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية، وممارسات الإفصاح بمنشآت الأعمال (Panda & Leepsa, 2019 ; Bzeouich et al., 2024).

وفي سياق تحليل اثر احتواء هيكل الملكية على عنصر الملكية المؤسسية على الاضطرابات السلوكية لدى المدير التنفيذي، فقد كان هناك ندرة في الدراسات السابقة، وقد استهدفت دراسة (Bzeouich et al., 2024) قياس الأثر المحفز لعنصر الملكية المؤسسية على العلاقة بين فرط الثقة لدى المدير التنفيذي وجودة الأرباح المحققة، وقد دليلاً يفيد بأن الدور الرقابي لعنصر الملكية

المؤسسية على سلوك الإدارة وعمليات صنع القرار داخل منشآت الأعمال، يساهم في التخفيف من حدة الآثار المصاحبة لفرط الثقة الإدارية على جودة بيئة المعلومات المحيطة بمنشآت الأعمال. كما أشارت دراسة (سليمان & لبيب، 2024) عدم وجود معنوية بين وجود عنصر الملكية المؤسسية ضمن هياكل ملكية منشآت الأعمال، وفرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين ببيئة الأعمال المصرية.

تأسيساً على ما تقدم، يظهر جلياً ندرة الأدلة التطبيقية التي ساقته الدراسات السابقة لتحليل الأثر المباشر لاحتواء هيكل الملكية على عنصر الملكية المؤسسية، على فرط الثقة لدى المدير التنفيذي، وهو الأمر الذي يجعل بناء الاستدلالات منطقية تساهم في تفسير طبيعة تلك العلاقة أمراً صعباً، علاوة على أنه هذه الأدلة جاءت من واقع بيانات متقدمة، كأسواق المال الفرنسية كما هو الحال في دراسة (Bzeouich et al., 2024) ونتيجة اختلاف الخصائص المؤسسية، وصرامة بيئة الرقابة والإشراف المفروضة على أسواق مالية متقدمة، مقارنة بما هو عليه الحال في أسواق المال الناشئة، فإن الأدلة التطبيقية التي ساقته الدراسات السابقة لتفسير طبيعة العلاقة موضع الدراسة، قد تختلف حال اختبار ذات العلاقة، وهو ما أكدته دراسة (سليمان & لبيب، 2024) إلى عدم وجود علاقة معنوية بين وجود عنصر الملكية المؤسسية ضمن هياكل ملكية منشآت الأعمال، وفرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين ببيئة الأعمال المصرية، هذا وقد جاءت النتيجة السابقة متعارضة مع ما توصلت إليه دراسة (Bzeouich et al., 2024)، والتي وثقت وجود علاقة عكسية بين الملكية المؤسسية وفرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين بأسواق المال الفرنسية.

في ضوء ما سبق، ستقوم الدراسة الحالية بدراسة تأثير عنصر الملكية المؤسسية على فرط الثقة الإدارية لدى المدير التنفيذي في البيئة الكويتية فقد تساهم في ردع التصرفات الإدارية غير الرشيدة، وتخفيف نزعة الخطر المرتفعة التي قد يتبناها المدير التنفيذي ذو الثقة المفرطة، حماية لاستثماراتها، وحفاظاً على قيمة المنشأة من القرارات والخيارات المهدرة للقيمة، وكذلك لا يستبعد الباحث وجود تأثير محتمل لعنصر الملكية المؤسسية على فرط الثقة لدى المدير التنفيذي، وهو ما قد يحفز من فرط الثقة لدى المدير التنفيذي التي تتبني نزعة خطر مرتفعة، وتستهدف تحقيق عوائد رأسمالية طويلة الأجل، فرط الثقة لدى المدير التنفيذي، ويشجعه على تبني مستويات خطيرة مرتفعة، أملاً في تحقيق عوائد مرتفعة، من خلال خيارات استثمار محفوفة بالمخاطر، وتبني سياسة احتجاز أرباح متشددة، لتوفير التمويل اللازم للفرص الاستثمارية المتاحة.

2/5/2 أثر فعالية الدور الرقابي للجان المراجعة على فرط الثقة لدى المدير التنفيذي:

وعلى صعيد أثر فعالية الدور الرقابي للجان المراجعة، في إحكام الرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية، وردع ممارسات التقارير غير النزيهة، فقد أيدت بعض الدراسات السابقة الأثر الإيجابي لتعزيز خصائص لجان المراجعة- كاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء اللجنة ونشاط اللجنة مقاساً بمعدل تكرار اجتماعاتها الدورية وحجم اللجنة مقاساً بعدد أعضائها- على جودة بيئة المعلومات المحيطة بمنشآت الأعمال، والدور الفعال الذي تلعبه تلك الخصائص في الحد من ممارسات التقرير غير النزيهة التي قد تميل إدارات الأعمال إلى تبنيها (Sultana, 2015 ; Mishra & Malhora, 2016 ; Khudhair et al., 2019).

ومن واجبات لجنة المراجعة أيضاً منع النزاعات بين الإدارة والمراجعين الخارجيين فيما يتعلق بالتقارير المالية للشركة، وبالإضافة إلى ذلك فإن لجنة المراجعة مكلفة بمساعدة المفوضين في الإشراف والرقابة على الإدارة، ومن المتوقع أن توفر لجنة المراجعة النشطة رقابة فعالة على الإدارة ، حيث ستعقد لجنة المراجعة النشطة والفعالة العديد من الاجتماعات مع المفوضين أو المراجعين الخارجيين لمناقشة قرارات الإدارة الإستراتيجية أو التقارير المالية الصادرة عن الإدارة، لذا فإن نشاط لجنة المراجعة الفعال يمكن أن يمنع إدارة الأرباح من خلال الإشراف الأفضل على الثقة الإدارية المفرطة (Nanda, et al., 2022).

وفي سياق تحليل فعالية الدور الرقابي للجان المراجعة في تحجيم فرط الثقة لدى المدير التنفيذي، فقد كان هناك ندرة في الدراسات السابقة، وقد استهدفت دراسة () تحليل انعكاسات تدعيم استقلالية لجان المراجعة عقب تطبيق قانون (SOX) بأسواق المال الأمريكية، على فرط الثقة لدى المدير التنفيذي. وقدمت الدراسة دليلاً تطبيقياً يفيد بأن زيادة صرامة البيئة الرقابية المفروضة على الإدارة التنفيذية عقب تطبيق قانون (SOX) بسبب تدعيم استقلالية لجان المراجعة، وتدعيم جودة بيئة المعلومات المحيطة بالمنشأة بسبب تحسين البيئة الرقابية المفروضة على أنظمة التقرير المالي بمنشآت الأعمال، قد ساهم تحجيم قدرة المدير التنفيذي ذي الثقة المفرطة على تبني ممارسات تقرير غير نزيه، أو سياسات إدارية مرتفعة الخطورة.

وعلى صعيد بيئة الأعمال المصرية، فقد اختبرت مؤخراً دراسة (عاشور، 2023) العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفرط الثقة لدى المدير التنفيذي وأثرها على ربحية السهم. وقد أشار الباحث الى وجود علاقة معنوية بين خصائص لجنة المراجعة وفرط الثقة لدى المدير التنفيذي. كما أشارت دراسة (سليمان & لبيب، 2024) الى وجود علاقة عكسية معنوية بين فاعلية الدور الرقابي للجان المراجعة بمنشآت الأعمال، وفرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين ببيئة الأعمال المصرية، وقد جاءت النتيجة السابقة متسقة مع توقعات الباحثين التي تم بناؤها من منظور نظرية الوكالة، ومتسقة كذلك مع ما توصلت اليه دراسة (Banerjee et al., 2015) والتي وثقت وجود علاقة عكسية معنوية بين فعالية الدور الرقابي للجان المراجعة مقاساً باستقلالية أعضاء لجان المراجعة، وفرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين ببيئة الأعمال الأمريكية.

في ضوء ما سبق، سيقوم البحث الحالي بدراسة تأثير لجان المراجعة على فرط الثقة الإدارية لدى المدير التنفيذي في البيئة الكويتية فقد تساهم في تحجيم فرط الثقة لدى المدير التنفيذي ، والحد من قدرته على انتهاج ممارسات تقرير غير نزيهه، والعلة في ذلك هو ان المدير التنفيذي ذا الثقة المفرطة نتيجة اعتداده الشديد بقدراته وإمكاناته، واعتزازه بسمعته الإدارية، فإنه قد لا يفضل الخضوع للمتابعة ، ولا يشعر بأريحية حيال اتساع دائرة الرقابة المفروضة عليه، وهو ما قد يدفعه الى تقنين ممارسات التقرير غير النزيهه، وكذلك لا يستبعد الباحث أنه وإن زادت فعالية إجراءات الرقابة المفروضة عليه، فقد لا يحجم ذلك من فرط الثقة لديه.

3/5/2 أثر فعالية خصائص مجلس الإدارة على فرط الثقة لدى المدير التنفيذي:

وعلى صعيد أثر خصائص مجلس الإدارة على الثقة الإدارية المفرطة، قد أكدت دراسة (Anwer s. and Scolt, 2013) على أن الثقة المفرطة في الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي ودور مجلس الإدارة يجعل المنشأة تحت إدارة شخص واحد مما يمنح له بالسيطرة على المعلومات المتاحة وتقديمها الى أعضاء المجلس بالطريقة التي يراها مناسبة وتتفق مع أهدافه. وقد أوضحت بعض الدراسات المحاسبية (Kamran and Henry, 2012; John et al., 2010) أن فصل الأدوار بين مجلس الإدارة، والمدير التنفيذي يمكن أن يؤدي الى الحد من مشاكل الوكالة، وتحسين أداء الشركة نتيجة الاستقلال في صنع القرار، وتطبيق سياسات محاسبية أكثر تحفظاً لضمان الرقابة الفعالة على سلوك وتصرفات الإدارة.

وفي ظل الفصل بين مهام المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة يزداد الاتجاه نحو تطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة لضمان سلامة الشركة من الناحية المالية، لذلك يرى (Arc & Michael, 2010) أن ازدواجية دور المدير التنفيذي تضعف من قدرة وفعالية المجلس في الاشراف على الإدارة التنفيذية، وبالتالي تزداد ممارسات التلاعب في الأرباح المحاسبية.

فقد يكتسب المدير التنفيذي ذو الثقة المفرطة المزيد من الصلاحيات عندما يرأس مجلس الإدارة من خلال تعزيز تحصين الرئيس التنفيذي، حيث يجوز للمدير التنفيذي توجيه مخططات الاجتماع والمحتويات، وقد يكون لديه سيطرة على المعلومات الأكثر قيمة

التي تنشأ من اجتماعات مجلس الإدارة المختلفة، كما يمكنه تعزيز سلطته من خلال اختيار مديري الإدارات مخلصين ، ومن ثم يقوم بتحقيق مصالحه الشخصية بطريقة غير مقيدة نسبياً ، لذلك من المتوقع أن تؤدي الثقة الإدارية المفرطة إلى ارتباط سلبي مع جودة الأرباح المحاسبية (Hemdan, et al., 2021).

وأوضحت دراسة (Hemdan, & Khan, 2023) أن المدير التنفيذي ذو الثقة المفرطة يعمل كوكيل نيابة عن المساهمين، فإن السلطة التنفيذية تعود إليهم بصفتهم وكلاء للشركة، وعند وجود احتمالية إساءة استخدام السلطة التنفيذية بمجرد حصولهم على جزء كبير من الأسهم، وهو ما يعني ضمناً ضرورة التوفيق بين مصالح المسؤولين التنفيذيين ومصالح المساهمين، حيث تكون آليات مراقبة أداء الرئيس التنفيذي أكثر قوة نسبياً، ومسألة عدم تماثل المعلومات غير شائعة، فعند زيادة الملكية الإدارية سوف يؤثر المدير ذو الثقة المفرطة على قرارات مجلس إدارة الشركات من خلال قوة دورهم المؤثر، وبالتالي فإن مساهمي الأقلية يتمتعون بحماية أقل، وفي بعض الأحيان يستخدم الرؤساء التنفيذيون صلاحياتهم للدفاع عن مناصبهم الحالية، وفي بعض الأحيان يشاركون أيضاً في التلاعب بالأرباح لتمهيد أرباحهم حتى يتمكنوا من إرسال إشارات إيجابية إلى السوق فيما يتعلق بأداء الشركة، وبالتالي تلبية التوقعات المالية والحفاظ على أسعار أسهم الشركة.

ولهذا يتم تكليف مجلس إدارة الشركة من قبل المساهمين بمراقبة ومراجعة قرارات الإدارة الانتهازية كقرارات المديرين ذو الثقة الإدارية المفرطة، وبالتالي يصبح تكوين مجلس الإدارة ركيزة مهمة لحوكمة الشركات، ونظراً لأن مجلس الإدارة غالباً ما يخضع لسيطرة الإدارة فإن دور المديرين الخارجيين في مجلس الإدارة أصبح متزايداً، وعندما تتزايد نسبة المديرين المستقلين في مجلس الإدارة سوف يستطيعون تأمين مصالح المساهمين الأقلية بشكل أفضل ، ومن ثم تنخفض ممارسات إدارة الأرباح عندما تكون أغلبية أعضاء مجلس الإدارة مستقلين وتكون

جودة الأرباح المفصح عنها مرتفعة، أي أن النسبة المئوية لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين ترتبط سلباً بالتقارير المالية الاحتياطية وإيجابياً بجودة الأرباح (Wardani, et al., 2023).

وفي نفس السياق أوضحت دراسة (Ullah, et al., 2020) وجود ارتباط ازدواجية الرئيس التنفيذي بممارسات حوكمة الشركات في ضوء فرضية تضارب المصالح، فأن البقاء التنافسي للشركات سيكون في خطر عندما يهيمن الرؤساء التنفيذيون على مجالس الإدارة بسبب الحيازات المزدوجة، وتكون قيمة الشركة مرتفعة في حالة فصل الرئيس التنفيذي عن رئيس مجلس الإدارة، وهذا يعني ضمناً أن ازدواجية الرئيس التنفيذي تعمل على إضعاف نظام الرقابة الداخلية وتقليل جودة التقارير أو المعلومات وبالتبعية جودة الأرباح المحاسبية لأنها تميل إلى مصادرة ملكية مساهمي الأقلية، ولذلك فإن مجالس الإدارة التي لا يرأسها رئيس تنفيذي من المتوقع لها زيادة الإفصاح والمعلوماتية في التقارير المحاسبية، وهذا بدوره سوف يقلل من احتمالية المصادرة من قبل الرئيس التنفيذي وتقليل الثقة الإدارية المفرطة.

6/2 أثر آليات الحوكمة الخارجية على العلاقة بين الثقة الإدارية وجودة الأرباح المحاسبية

تعتبر آليات الحوكمة الخارجية عن إجراءات يفرضها من هم خارج الشركة، أي أنها خارجة عن سيطرة إدارة الشركة ومن خلالها يتم توفير دور تأديبي ورقابي لجميع الشركات مما يقلل السلوك الانتهازي للإدارة ومواءمة مصالحها مع مصالح أصحاب المصلحة، وتحتاج الشركات الى رقابة خارجية بجانب الرقابة الداخلية ، وذلك لاكتمال المهمة التي يمارسها المراقبون الداخليون لتحقيق الأهداف المرجوة، بحيث تتميز الرقابة الخارجية بأنها أكثر استقلالاً وحيادية مقارنة بالرقابة الداخلية، كما توفر تدابير السلامة عند فشل الرقابة الداخلية فهي تعمل على حماية المساهمين من خلال النظام القانوني وسوق مراقبة المؤسسات وسوق العمل الإداري والمراقبة من قبل المستثمرين المؤسسين (السيد، & آخرون، 2023).

وتعد المراجعة الخارجية أحد أدوات المراقبة الخارجية، حيث تقوم باستعراض شامل للدفاتر والسجلات المحاسبية بالمنشأة ، بواسطة موظفون لا ينتمون لهذه المنشأة، وأن جودة المراجعة الخارجية ترتبط بشكل إيجابي بجودة الأرباح المفصح عنها وغنية بالمعلومات في التقارير المحاسبية ، ونظراً لأن المستثمرين يربطون جودة الأرباح المفصح عنها بجودة المراجعة

الخارجية، ودعماً لوجهة نظرهم فأن سمعة مراجعي الحسابات ترتبط بشكل إيجابي بمعلوماتية الأرباح التي تؤثر بدورها على استجابة السوق تجاه أسعار الأسهم السائدة في الشركات، لذا من المتوقع أن تؤدي جودة المراجعة الخارجية إلى التخفيف من التلاعب في الأرباح وهذا يحسن من جودة الأرباح ويقلل من الثقة الإدارية المفرطة (Ullah, et al., 2020).

ويُعرف المراجع الخارجي أيضاً باسم المراجع القانوني المعين من قبل لجنة المراجعة وقواعد حوكمة الشركات لتوفير أحكام موثوقة ومستقلة بشأن الرؤية الحقيقية والعادلة للتقارير المالية للشركة، لكسب ثقة أصحاب المصلحة بموثوقية التقارير المالية، ومع ذلك لوحظ أنه في معظم الحالات الشائعة للفضائح المحاسبية قد يقوم المراجع الخارجي بالتسوية مع المديرين للانغماس في التلاعب بالأرباح (UDEH, & OGODOR, 2023).

واتفقت مع هذا دراسة (Juwita, 2023) على أن دور مراجع الحسابات مهم وفعال في نجاح حوكمة الشركات لأنه يقلل أو يقضي على التعارض بين المساهمين والإدارة، كما أنه يحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية المتواجدة بالقوائم المالية فمراجع الحسابات يضيف ثقة ومصداقية على المعلومات المحاسبية من خلال المصادقة على القوائم المالية التي تعدها الشركة، وذلك بعد مراجعتها والتأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة بها، بحيث يقوم بإعداد تقارير مفصلة ترفق بالقوائم المالية وهذا يحد من سلبيات الثقة الإدارية المفرطة ومن ثم يزيد من جودة الأرباح المحاسبية.

كما يرتبط حجم مكاتب المراجعة بجودة الاستحقاق، وبالتالي فإن الشركات التي استعانت بخدمات مكاتب المراجعة الأربع الكبرى لديها مستحقات تقديرية أقل من الشركات التي استعانت مع مكاتب المراجعة غير الأربع الكبرى، بالإضافة إلى أن الشركات التي وظفت مراجعي الحسابات الأربعة الكبار كانت لديها إدارة أرباح أقل ومن ثم تقليل الثقة الإدارية المفرطة وبالتالي جودة أرباح أكبر، لأن مكاتب المراجعة الأربع الكبرى تعد أكثر كفاءة وخبرة واستقلالية من المكاتب غير الأربع الكبرى (UDEH, & OGODOR, 2023).

والمراجع الخارجي في تخطيط واجباته يأخذ في تصوره الثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي، بحيث يتطلب معيار المراجعة الدولي (ISANO.315) المتعلق بتفهم طبيعة المنشأة وتقييم مخاطر المنشأة من مراجع الحسابات فهم خصائص أفراد الشركة كجزء من مخاطر تقييم مخاطر المراجعة لتأثيرها على عملية المراجعة، يقضي مراقب الحسابات وقت طويل وبشكل متكرر مع كل من المدير المالي والمدير التنفيذي، بما يمكنه من تقييم جودة الإدارة ومستوى الثقة لديهم سواء كانت معقولة أو مفرطة، ومن المرجح أن يأخذ مراقب الحسابات مستوى الثقة في اعتباره عند تقييم الأدلة المقدمة منها (محمد، 2021)، وإنها ستزيد من مخاطر المراجعة، وبالتالي يعمل على زيادة نطاق المراجعة، وهو ما يتفق مع ما يتطلبه الشك المهني لمراقب الحسابات عند تعامله مع المعلومات المالية المقدمة من الإدارة المفرطة الثقة على أنها غير واقعية، لمبالغتها في التفاؤل بشأن العوائد المستقبلية للاستثمارات الحالية (الشترى وآخرون، 2024) ومن ثم فإن الباحث يقترح جودة المراجعة الخارجية كأحد المتغيرات المنظمة في هذا الشأن.

بالاعتماد على ما تم عرضه آنفاً، فإن استخدام آليات الحوكمة يمكن أن تساهم بدرجة كبيرة في الحد من استغلال المديرين ذوو الثقة المفرطة لتحقيق مكاسب خاصة ومن ثم تستطيع حوكمة الشركات ضبط الممارسات الإدارية كالثقة الإدارية المفرطة وتوجيهها بما يضمن حماية حقوق المساهمين وتحسين كفاءة الشركة وزيادة ربحيتها على المدى الطويل وهذا بدوره يحسن جودة الأرباح المحاسبية في البيئة الكويتية.

لذا فإن الدراسة الحالية تصيغ فروضها على النحو التالي:

H1: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للعلاقة التفاعلية بين آليات الحوكمة الداخلية المتمثلة في خصائص مجلس الإدارة والثقة الادارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية.

H2: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للعلاقة التفاعلية بين آليات الحوكمة الداخلية المتمثلة في خصائص لجنة المراجعة والثقة الادارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية.

H3: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للعلاقة التفاعلية بين آليات الحوكمة الداخلية المتمثلة في اختلاف نمط هيكل الملكية والثقة الادارية المفروطة على جودة الأرباح المحاسبية.

H4: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للعلاقة التفاعلية بين آليات الحوكمة الخارجية المتمثلة في حجم المراجع الخارجي على جودة الأرباح المحاسبية.

ثالثاً: الدراسة التطبيقية

يسعى الباحث في هذا المبحث الى عرض الهدف الرئيسي من اجراء الدراسة التطبيقية، فضلاً عن آلية اختبار فروض الدراسة، وذلك من خلال استعراض تحليل متغيرات الدراسة وأدوات قياسها، وعرض نماذج تحليل العلاقة بين تلك المتغيرات، ومجتمع وعينة الدراسة، والأساليب الاحصائية المستخدمة، وذلك من خلال المحاور التالية:

1/3 مجتمع وعينة الدراسة

يعبر مجتمع الدراسة عن كافة المشاهدات التي تحتوي على ظاهرة الدراسة والمراد اختبارها والتحقق من صحتها، ولذلك يصبح مجتمع الدراسة الحالية هو كافة الشركات الكويتية المدرجة في سوق رأس المال الكويتي والبالغ عددها في الوقت الراهن 143 شركة موزعة على مجموعة من القطاعات الاقتصادية الوطنية في السوق الكويتي.

ونظراً لأن القرار الالزامي رقم 137 لسنة 2022 بشأن أهمية تطبيق آليات الحوكمة بالسوق الكويتي لضمان الصحة المالية لسوق المال الكويتي، وبالتالي تصبح السلسلة الزمنية محل اهتمام الدراسة الحالية بداية من عام 2020 الى عام 2023.

وعلى هذا النحو، فقد سجلت الشركات المدرجة التي يمكن استخدامها للتحليل تبلغ 81 شركة تسجل 324 مشاهدة (81 شركة × 4 سنوات). وباستبعاد عدد 32 مشاهدة ذات قيم مفقودة، وعدد 27 مشاهدة ذات قيم شاذة ومتطرفة، تصبح العينة النهائية للدراسة 265 مشاهدة.

2/3 قياس متغيرات الدراسة:

استناداً الى العرض السابق للإطار النظري لصياغة الفروض الاحصائية للدراسة يمكن للباحث عرض متغيرات الدراسة وأدوات قياسها لأغراض تحليل العلاقة بين المتغيرات على النحو التالي:

أولاً: المتغير المستقل للدراسة (الثقة الادارية المفروطة):

تؤثر الثقة الادارية المفروطة في قرارات الاستثمار والتمويل المرتبطة بالشركة، فالمدبرون ذوي الثقة الفرطة يقررون في البداية حجم الاستثمار ثم مزيج التمويل الملائم، ونظراً لأنهم يبالغون في تقدير عوائد مشروعاتهم الاستثمارية ويقللون من المخاطر المرتبطة بها، لذا فانهم عادة يفرطون في الاستثمار، كما أنهم يفضلون التمويل باستخدام الأرصدة النقدية الداخلية والديون مقارنة بالتمويل الأسهم. وق تم استخدام كلاً من نسبة الديون الى حقوق الملكية وبواقي نموذج انحدار التغير في اجمالي الأصول على التغير في المبيعات كمؤشر للثقة المفروطة (See:

Schrand & Zechman, 2012; Ahmed & Duellman, 2013; Kim, et al., 2016; Ben David, et al., 2017; Lunardi, et al., 2021)

ويمكن تقديره في هذه الدراسة من خلال الانفاق الاستثماري، وذلك باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة 1 في حالة كان الانفاق الاستثماري للمدير التنفيذي خلال العام أكبر من متوسط الصناعة والقيمة صفر فيما عدا ذلك (Schrand & Zechman, 2012).

ثانياً: المتغير المعدل للدراسة (آليات الحوكمة الداخلية):

يتمثل المتغير المعدل للدراسة في آليات حوكمة الشركات الداخلية المتعلقة بكل من خصائص مجلس الإدارة، وخصائص لجنة المراجعة. وفي هذا الشأن يمكن للباحث قياس الخصائص من خلال العرض التالي:

أ. خصائص مجلس الإدارة:

يتمثل الجانب الأول من الأهمية بآليات الحوكمة الداخلية في اختلاف خصائص مجلس الإدارة والتي تختلف باختلاف كل شركة عن الأخرى. وفي هذا الشأن توجد ثلاثة خصائص من خصائص مجلس الإدارة هدفت الدراسة الى استخدامها، ويمكن عرض الية قياس كل منها على النحو التالي (See: Amrah & Obaid, 2019: Asogwa, et al., 2019):

- استقلالية مجلس الإدارة، ويمكن قياسه من خلال عدد الأعضاء غير التنفيذيين للشركة i خلال الفترة الزمنية t.
 - ازدواجية دور المدير التنفيذي، ويمكن قياسها باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة 1 في حالة عدم وجود فصل في المهام بين رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة والقيمة صفر فيما عدا ذلك؛
 - حجم مجلس الإدارة، ويمكن قياسه من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة للشركة i خلال الفترة الزمنية t.
- ب. خصائص لجنة المراجعة:**

يتمثل الجانب الثاني من الأهمية بآليات الحوكمة الداخلية في اختلاف خصائص لجنة المراجعة والتي تختلف باختلاف كل شركة عن الأخرى. وفي هذا الشأن توجد أربعة خصائص من خصائص مجلس الإدارة هدفت الدراسة الى استخدامها، ويمكن عرض الية قياس كل منها على النحو التالي (Kalembe, et al., 2023):

- استقلالية لجنة المراجعة، ويمكن قياسه من خلال عدد الأعضاء غير التنفيذيين للشركة i خلال الفترة الزمنية t.
- حجم لجنة المراجعة، ويمكن قياسها باستخدام عدد أعضاء لجنة المراجعة للشركة i خلال الفترة الزمنية t؛

- عدد اجتماعات لجنة المراجعة، ويمكن قياسها باستخدام عدد اجتماعات لجنة المراجعة للشركة i خلال الفترة الزمنية t؛
- الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة، ويمكن قياسها نسبة أعضاء لجنة المراجعة ذوي الخبرات المالية والمحاسبية للشركة خلال الفترة الزمنية t.

ج. نمط هيكل الملكية:

يتمثل الجانب الثالث من الأهمية بآليات الحوكمة الداخلية في اختلاف أنماط هيكل الملكية والتي تختلف باختلاف كل شركة عن الأخرى. وفي هذا الشأن توجد خمسة أنواع من أنماط هيكل الملكية هدفت الدراسة الى استخدامها، ويمكن عرض الية قياس كل منها على النحو التالي:

- الملكية الادارية، ويمكن قياسها باستخدام نسبة الأسهم المملوكة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة i خلال الفترة الزمنية t.
- الملكية المؤسسية، ويمكن قياسها باستخدام نسبة الأسهم المملوكة للمؤسسات الكبرى (مثل البنوك وشركات التأمين وصناديق الاستثمار) للشركة i خلال الفترة الزمنية t.
- الملكية العائلية، ويمكن قياسها باستخدام نسبة الأسهم المملوكة لعائلة واحدة للشركة i خلال الفترة الزمنية t.
- الملكية الحكومية، ويمكن قياسها باستخدام نسبة الأسهم المملوكة للحكومة في الشركة i خلال الفترة الزمنية t.
- الملكية الأجنبية، ويمكن قياسها باستخدام نسبة الأسهم المملوكة للأجانب في الشركة i خلال الفترة الزمنية t.

ثانياً: المتغير التابع للدراسة (جودة الأرباح المحاسبية):

يتمثل المتغير التابع للدراسة في جودة الأرباح المحاسبية، وقد اعتمدت معظم الدراسات السابقة في هذا المجال على نموذجي جونز وجونز المعدل لقياس مستويات إدارة الأرباح، الا أن الباحث سيعتمد على نموذج جونز المعدل بالأداء (Kothari et al., 2005) والذي يعد النسخة المطورة للنموذجين السابقين، أو ما يطلق عليه في كثير من الأحيان مؤشر إدارة الأرباح ويعبر عن نموذج جونز المعدل بالأداء بالمعادلة التالية:

$$TACC/LagTA = \alpha_0 + \alpha_1(1/LagTA) + \alpha_2(\Delta REV - \Delta REC)/LagTA + \alpha_3(LagROA) + \alpha_4(PPE/LagTA) + \varepsilon \quad (1)$$

حيث إنه بالنسبة لكل شركة في كل سنة:

TACC = المستحقات الكلية، وتساوي الفرق بين صافي الدخل من واقع قائمة التدفقات النقدية وصافي التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية؛

ΔREV = التغير في صافي المبيعات؛

ΔREC = التغير في صافي العملاء وأوراق القبض؛

$LagROA$ = العائد على الأصول للسنة السابقة، ويساوي صافي الدخل للسنة السابقة من واقع قائمة التدفقات النقدية مقسومًا على إجمالي أصول السنة السابقة؛

PPE = إجمالي الأصول الثابتة (قبل خصم مجمع الإهلاك)؛

$LagTA$ = إجمالي الأصول في السنة السابقة.

وسيتم تشغيل هذا النموذج رقم (1) باستخدام التحليل القطاعي (Cross-Sectional) أي لكل سنة على حدة على أن يتم استخدام القيمة المطلقة لبواقي النموذج كمقياس للاستحقاقات الاختيارية، فكلما زادت قيمة تلك الاستحقاقات بغض النظر عن إشارتها دل

ذلك على احتمالية وجود أخطاء أو تلاعب أو غش في رقم الأرباح، ومن ثم تشير إلى انخفاض في جودة الأرباح، ثم نقوم بضرب القيمة المطلقة في (1-) لاستخدامها كمقياس للجودة بدلاً من الاستحقاقات.

رابعاً: المتغيرات الرقابية:

تتمثل المتغيرات الرقابية في المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع، والتي تم إضافتها من أجل ضبط العلاقة بين المتغيرات التابعة والمتغيرات المستقلة في نماذج الانحدار، وأحياناً قد يطلق عليها المتغيرات الضابطة أو الحاكمة. وقام الباحث باستخدام العديد من المتغيرات الحاكمة والتي تم استخدامها كمحددات أو ثبت لها تأثير كبير على جودة الأرباح المحاسبية وذلك في ضوء الدراسات السابقة (See: Amrah & Obaid, 2019; Siyanbola, et al., 2019; Azhari, et al., 2020). وتتمثل هذه المتغيرات في حجم الشركة، وربحية الشركة، ونسبة الرافعة المالية، ومعدل التدفقات النقدية التشغيلية. وفيما يلي توضيح لكيفية قياس هذه المتغيرات الحاكمة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (4-1-4): المتغيرات الحاكمة

المتغير	الرمز	التفسير
حجم الشركة	Size	لوغاريتم القيمة الدفترية لإجمالي الأصول للشركة؛
معدل العائد على الأصول	ROA	وهي نسبة الدخل التشغيلي قبل الفوائد والضرائب مقسومًا على إجمالي القيمة الدفترية للأصول؛
الرافعة المالية	LEV	وهي نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي الأصول؛

التدفقات النقدية التشغيلية	CFO	صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة i في نهاية الفترة الى القيمة الدفترية لإجمالي الأصول في آخر الفترة.
----------------------------------	-----	--

3/3: نموذج اختبار الفرض الاحصائية للدراسة:

نموذج أثر الدور المعدل لآليات الحوكمة الداخلية على العلاقة بين الثقة الادارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية:

يتنبأ فرض الدراسة بتحليل أثر العلاقة التفاعلية بين آليات الحوكمة الداخلية والثقة الادارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية. وفي اطار انقسام آليات الحوكمة الداخلية لمجموعتين فرعيتين فإنه يمكن للباحث تقسيم نموذج اختبار الفروض وفقاً للفروض الفرعية على النحو التالي:

- اختبار أثر العلاقة التفاعلية بين خصائص مجلس الادارة والثقة الادارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية:

سيقوم الباحث بصياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الفرعي الأول من خلال توصيف نموذج انحدار متعدد يربط بين العلاقة التفاعلية بين خصائص مجلس الادارة والثقة الادارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية على النحو التالي:

$$EQ = \beta_0 + \beta_1 B.Ind. \times Over.Conf. + \beta_2 Duality \times Over.Conf. + \beta_3 B.Size \times Over.Conf. + \beta_4 Size + \beta_5 ROA + \beta_6 LEV + \beta_6 CFO + \varepsilon \quad (3-1)$$

- اختبار أثر اختلاف العلاقة التفاعلية بين خصائص لجنة المراجعة والثقة الادارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية:

سيقوم الباحث بصياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الفرعي الثاني من خلال توصيف نموذج انحدار متعدد يربط بين اختلاف العلاقة التفاعلية بين خصائص لجنة المراجعة والثقة الادارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية على النحو التالي:

$$EQ = \beta_0 + \beta_1 AC.Ind. \times Over.Conf. + \beta_2 AC.Size \times Over.Conf. + \beta_3 AC.Meet \times Over.Conf. + \beta_4 AC.Exp \times Over.Conf. + \beta_5 Size + \beta_6 ROA + \beta_7 LEV + \beta_8 CFO + \varepsilon \quad (3-2)$$

- اختبار أثر اختلاف العلاقة التفاعلية بين خصائص هيكل الملكية والثقة الادارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية:

سيقوم الباحث بصياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الفرعي الثالث من خلال توصيف نموذج انحدار متعدد يربط بين العلاقة التفاعلية بين خصائص هيكل الملكية والثقة الادارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية على النحو التالي:

$$EQ = \beta_0 + \beta_1 \text{MGR.OWN} \times \text{Over.Conf.} + \beta_2 \text{INS.OWN} \times \text{Over.Conf.} + \beta_3 \text{FAM.OWN} \times \text{Over.Conf.} + \beta_4 \text{GOV.OWN} \times \text{Over.Conf.} + \beta_5 \text{FOR.OWN} \times \text{Over.Conf.} + \beta_6 \text{Size} + \beta_7 \text{ROA} + \beta_8 \text{LEV} + \beta_9 \text{CFO} + \varepsilon \quad (3-3)$$

- اختبار أثر حجم المراجع الخارجي على جودة الأرباح المحاسبية:

سيقوم الباحث بصياغة نموذج اختبار الفرض الاحصائي الفرعي الرابع من خلال توصيف نموذج انحدار متعدد يربط بين العلاقة التفاعلية بين حجم المراجع الخارجي والثقة الادارية المفرطة وجودة الأرباح المحاسبية على النحو التالي:

$$EQ = \beta_0 + \beta_1 \text{Big N} \times \text{Over.Conf.} + \beta_2 \text{Size} + \beta_3 \text{ROA} + \beta_4 \text{LEV} + \beta_5 \text{CFO} + \varepsilon \quad (3-4)$$

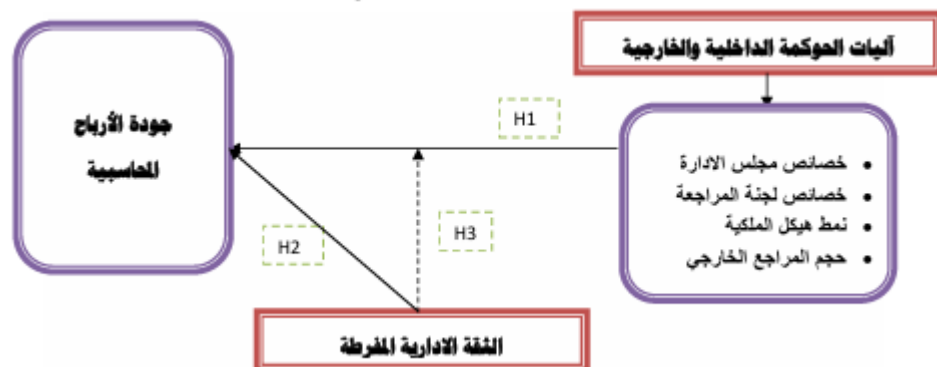
حيث أن:

المتغير الرئيسي	المتغير الفرعي	رمز المتغير	دلالة المتغير
المعدل آليات الحوكمة الداخلية	التابع		قيمة البواقي المستخرجة من نموذج جونز المعدل بالأداء السابق عرضه؛
	خصائص مجلس الإدارة	B.Ind	استقلالية مجلس الإدارة؛
		Duality	ازدواجية دور المدير التنفيذي؛
		B.Size	حجم مجلس الإدارة
	خصائص لجنة المراجعة	AC.Ind.	استقلالية لجنة المراجعة؛
		AC.Size	حجم لجنة المراجعة؛
		AC.Meet	عدد اجتماعات لجنة المراجعة؛
		AC.Exp	الخبرة المالية بلجنة المراجعة؛
	نمط هيكل الملكية	MGR.OWN	نسبة الملكية الادارية؛
		INS.OWN	نسبة الملكية المؤسسية؛
		FAM.OWN	نسبة الملكية العائلية؛
		GOV.OWN	نسبة الملكية الحكومية؛
		FOR.OWN	نسبة الملكية الأجنبية؛

المتغير الرئيسي	المتغير الفرعي	رمز المتغير	دلالة المتغير
آليات الحوكمة الخارجية		Big N	حجم المراجع الخارجي؛
المستقل الثقة الادارية المفطرة		OverConf.	الثقة الادارية المفطرة للمدير التنفيذي؛
الضابطة		SIZE	حجم الشركة؛
		ROA	معدل العائد على الأصول؛
		LEV	الرافعة المالية؛
		CFO	معدل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

4/3 تصوير نموذج الدراسة الحالية:

انطلاقاً من العرض السابق لنماذج اختبار الفروض الاحصائية للدراسة يمكن للباحث تلخيص نموذج تحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال الشكل التالي:



5/3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استعان الباحث بالبرنامج الإحصائي (SPSS) الإصدار السادس والعشرين، ولأغراض اختبار الفروض الاحصائية للدراسة تم الاعتماد على عدد من الأساليب الاحصائية المتمثلة في: اختبارات التوزيع الطبيعي، والاحصاءات الوصفية (Descriptive Statistics)، ومعامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient)، وأسلوب تحليل الانحدار المتعدد (Multiregression Analysis)، مع الاستناد الى قيمة معامل التحديد (R^2) لقياس الجودة الاحصائية للنموذج، والوقوف على تأثير العلاقة التفاعلية بين آليات الحوكمة الداخلية والثقة الادارية المفطرة على جودة الأرباح المحاسبية.

6/3 نتائج تحليل الانحدار لاختبار الآثار المباشرة:

يمكن للباحث تحليل العلاقة بين الدور المعدل لآليات الحوكمة الداخلية على العلاقة بين الثقة الادارية المفردة وجودة الأرباح المحاسبية من خلال تشغيل نماذج الانحدار رقم (1-3، 2-3) الخاصة باختبار الفرض الاحصائي الثالث للدراسة بفروعه، وذلك بالاعتماد على مستوى معنوية العلاقات واتجاهاتها بين المتغيرات. وفي هذا الشأن، قد أسفرت نتائج التحليل الاحصائي لتشغيل نماذج الانحدار رقم (1-3، 2-3، 3-3، 4-3) عن النتائج التالية:

• **نتيجة اختبار الفرض الفرعي الأول للدراسة (العلاقة التفاعلية بين خصائص مجلس الادارة والثقة الادارية المفردة):**

يهدف الفرض الفرعي الأول للدراسة الى التنبؤ بأثر العلاقة التفاعلية بين خصائص مجلس الادارة والثقة الادارية المفردة على جودة الأرباح المحاسبية، وبتشغيل نموذج الانحدار رقم (1-3)، تبينت النتائج الواردة بالجدول رقم (4-2-10) التالي:

جدول رقم (4-2-10): نتائج تحليل أثر العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفردة وخصائص مجلس الإدارة على جودة الأرباح المحاسبية

Variables	Dependent Variable: EQ (Model 3-1)								
	Panel (A)			Panel (B)			Panel (C)		
	β Coef.	T- Stat.	P- Value	β Coef.	T- Stat.	P- Value	β Coef.	T- Stat.	P- Value
Cons.	- 0.038	- 2.72 5	0.007	- 0.048	- 3.15 4	0.002	- 0.038	- 2.65 1	0.009
<i>B.Ind. × OverConf.</i>	- 0.005	- 6.74 8	0.000	--- ---	---	---	--- ---	---	---
<i>Duality × OverConf.</i>	--- ---	---	---	- 0.017	- 1.63 0	0.104	--- ---	---	---
<i>B.Size × OverConf.</i>	--- ---	---	---	--- ---	---	---	- 0.004	- 5.99 4	0.000
SIZE	0.001	1.31 1	0.191	0.001	0.71 2	0.477	0.001	1.15 1	0.251
LEV	- 0.026	- 0.78 9	0.431	- 0.028	- 0.78 9	0.431	- 0.028	- 0.84 3	0.400
ROA	- 0.006	- 0.31 1	0.756	- 0.006	- 0.29 9	0.765	- 0.007	- 0.36 2	0.718
CFO	- 0.009	- 0.46 7	0.641	- 0.012	- 0.58 6	0.558	- 0.006	- 0.32 7	0.744
Fixed Effects	<i>Included</i>			<i>Included</i>			<i>Included</i>		
N	265			265			265		

VIF (MAX)	1.012	1.033	1.025
F-value	9.503	3.872	7.569
Adj. R2	15.50%	11.70%	12.70%

ويتضح لدى الباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (4-2-10) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ 15.5%، 11.7%، 12.7% على التوالي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وكل من حجم مجلس الادارة، وازدواجية دور المدير التنفيذي، وحجم مجلس الادارة، وهو ما يشير الى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (3-1) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في جودة الأرباح المحاسبية بنسبة 15.5%، 11.7%، 12.7% على التوالي، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (See: Amrah & Obaid, 2019; Asogwa, et al., 2019; Guluma, 2021; Juwita, 2023). وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (3-1) بفروعه يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه. كما يتبين للباحث ارتفاع ومعنوية قيم F حيث أنها تبلغ 9.503، 3.872، 7.569 على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى معنوية 5%.

وبالنظر الى نتائج المتغيرات بالعمود الأول (Panel A) يتبين معنوية المتغير المعدل $B.Ind. \times OverConf$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة واستقلالية مجلس الادارة حيث أن $(\beta = -0.005; T-Stat. = -6.748 > 2; P-Value < 5\%)$ وهو يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة واستقلالية مجلس الادارة يؤدي الى انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية، أي أن دخول الثقة الادارية المفرطة ساهم في تعديل العلاقة من ايجابية الى سلبية. وبالتالي، يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة واستقلالية مجلس الادارة على جودة الأرباح المحاسبية.

وفيما يتعلق بنتائج المتغيرات بالعمود الثاني (Panel B) يتبين عدم معنوية المتغير المعدل $Duality \times OverConf$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وازدواجية دور المدير التنفيذي حيث أن $(\beta = -0.017; T-Stat. = -1.630 < 2; P-Value > 5\%)$ وهو ما يشير الى عدم وجود أي تأثير للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وازدواجية دور المدير التنفيذي على جودة الأرباح المحاسبية، أي أن دخول الثقة الادارية المفرطة ساهم في تعديل العلاقة من معنوية الى غير معنوية. وبالتالي، لا يوجد تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وازدواجية دور المدير التنفيذي على جودة الأرباح المحاسبية.

وأخيراً تشير نتائج المتغيرات بالعمود الثالث (Panel C) الى معنوية المتغير المعدل $B.Size \times OverConf$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وحجم مجلس الادارة حيث أن $(\beta = -0.004; T-Stat. = -5.994 > 2; P-Value < 5\%)$ وهو يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وحجم مجلس الادارة يؤدي الى انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية، أي أن دخول الثقة الادارية المفرطة ساهم في تعديل العلاقة من ايجابية الى سلبية. وبالتالي، يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وحجم مجلس الادارة على جودة الأرباح المحاسبية.

وبناء على ذلك، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الفرعي الأول على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وبعض خصائص مجلس الادارة المتمثلة في استقلالية مجلس الادارة وحجم مجلس الادارة على جودة الأرباح المحاسبية.

• نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثاني للدراسة (العلاقة التفاعلية بين خصائص لجنة المراجعة والثقة الادارية المفرطة):

يهدف الفرض الفرعي الثاني للدراسة الى التنبؤ بأثر العلاقة التفاعلية بين خصائص لجنة المراجعة والثقة الادارية المفروطة على جودة الأرباح المحاسبية، وبتشغيل نموذج الانحدار رقم (2-3)، تبينت النتائج الواردة بالجدول رقم (4-2-11) التالي:

جدول رقم (4-2-11): نتائج تحليل أثر العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وخصائص لجنة المراجعة على جودة الأرباح المحاسبية

Variables	Dependent Variable: EQ (Model 3-2)											
	Panel (A)			Panel (B)			Panel (C)			Panel (D)		
	β Coe f.	T- Sta t.	P- Val ue	β Coe f.	T- Sta t.	P- Val ue	β Coe f.	T- Sta t.	P- Val ue	β Coe f.	T- Sta t.	P- Val ue
Cons.	- 0.0 35	- 2.5 10	0.01 3	- 0.0 33	- 2.4 16	0.01 6	- 0.0 31	- 2.2 31	0.02 7	- 0.0 35	- 2.5 26	0.01 2
AC.Ind. × OverConf.	- 0.0 06	- 7.6 90	0.00 0	---	---	---	---	---	---	---	---	---
AC.Size × OverConf.	---	---	---	- 0.0 05	- 7.4 87	0.00 0	---	---	---	---	---	---
AC.Meet × OverConf.	---	---	---	---	---	---	- 0.0 04	- 7.3 30	0.00 0	---	---	---
AC.Exp% × OverConf.	---	---	---	---	---	---	---	---	---	- 0.0 95	- 7.9 42	0.00 0
SIZE	0.0 01	1.3 18	0.18 9	0.0 01	1.2 38	0.21 7	0.0 01	1.1 75	0.24 1	0.0 02	1.5 80	0.11 5
LEV	- 0.0 28	- 0.8 92	0.37 3	- 0.0 30	- 0.9 24	0.35 6	- 0.0 33	- 1.0 21	0.30 8	- 0.0 19	- 0.6 08	0.54 4
ROA	0.0 04	0.1 84	0.85 4	0.0 03	0.1 35	0.89 2	- 0.0 04	- 0.2 13	0.83 2	- 0.0 14	- 0.7 30	0.46 6

CFO	- 0.0 10	- 0.5 25	0.60 0	- 0.0 08	- 0.4 12	0.68 1	- 0.0 03	- 0.1 44	0.88 6	- 0.0 09	- 0.4 94	0.62 2
Fixed Effects	<i>Included</i>			<i>Included</i>			<i>Included</i>			<i>Included</i>		
N	265			265			265			265		
VIF (MAX)	1.010			1.009			1.009			1.020		
F-value	12.240			11.620			11.153			13.035		
Adj. R2	19.10%			18.30%			17.70%			20.10%		

ويتضح لدى الباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (4-2-11) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ 19.10%، 18.3%، 17.7%، 20.10% على التوالي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وكل من استقلالية لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، والخبرة المالية بلجنة المراجعة، وهو ما يشير الى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (3-2) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في جودة الأرباح المحاسبية بنسبة 19.10%، 18.3%، 17.7%، 20.10% على التوالي، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (See: Azhari, et al., 2020; Abulezz, et al., 2019; Chang, et al., 2018). وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (3-2) بفروعه يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه. كما يتبين للباحث ارتفاع ومعنوية قيم F حيث أنها تبلغ 12.240، 11.620، 11.153، 13.035 على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى معنوية 5%.

وبالنظر الى نتائج المتغيرات بالعمود الأول (Panel A) يتبين معنوية المتغير المعدل $AC.Ind. \times$ OverConf الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة واستقلالية لجنة المراجعة حيث أن $(\beta = -0.006; T-Stat. = -7.960 > 2; P-Value < 5\%)$ وهو يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة واستقلالية لجنة المراجعة يؤدي الى انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية، أي أن دخول الثقة الادارية المفرطة ساهم في تعديل العلاقة من ايجابية الى سلبية. وبالتالي، يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة واستقلالية لجنة المراجعة على جودة الأرباح المحاسبية.

وفيما يتعلق بنتائج المتغيرات بالعمود الثاني (Panel B) يتبين معنوية المتغير المعدل $AC.Size \times$ OverConf الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وحجم لجنة المراجعة حيث أن $(\beta = -0.005; T-Stat. = -7.487 > 2; P-Value < 5\%)$ وهو يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وحجم لجنة المراجعة يؤدي الى انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية، أي أن دخول الثقة الادارية المفرطة ساهم في تعديل العلاقة من ايجابية الى سلبية. وبالتالي، يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وحجم لجنة المراجعة على جودة الأرباح المحاسبية.

كما تشير نتائج المتغيرات بالعمود الثالث (Panel C) الى معنوية المتغير المعدل $AC.Meet \times$ OverConf الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة حيث أن $(\beta = -0.004; T-Stat. = -7.330 > 2; P-Value < 5\%)$ وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة يؤدي الى انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية، أي أن دخول الثقة الادارية المفرطة ساهم في تعديل العلاقة من ايجابية الى سلبية. وبالتالي، يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وعدد اجتماعات لجنة المراجعة على جودة الأرباح المحاسبية.

وأخيراً تشير نتائج المتغيرات بالعمود الرابع (Panel D) الى معنوية المتغير المعدل $AC.Exp\% \times$ OverConf الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة والخبرة المالية بلجنة المراجعة حيث أن $(\beta = -0.004; T-Stat. = -7.330 > 2; P-Value < 5\%)$ وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة والخبرة المالية بلجنة المراجعة يؤدي الى انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية، أي أن دخول الثقة الادارية المفرطة ساهم في تعديل العلاقة من ايجابية الى سلبية. وبالتالي، يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة والخبرة المالية بلجنة المراجعة على جودة الأرباح المحاسبية.

(-0.095 ; $T\text{-Stat.} = -7.942 > 2$; $P\text{-Value} < 5\%$) وهو يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفردة والخبرة المالية بلجنة المراجعة يؤدي الى انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية، أي أن دخول الثقة الادارية المفردة ساهم في تعديل العلاقة من ايجابية الى سلبية. وبالتالي، يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفردة والخبرة المالية بلجنة المراجعة على جودة الأرباح المحاسبية.

وبناء على ذلك، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الفرعي الثاني على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفردة وكافة خصائص لجنة المراجعة المتمثلة في استقلالية لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، والخبرة المالية بلجنة المراجعة على جودة الأرباح المحاسبية.

• نتيجة اختبار الفرض الفرعي الثالث للدراسة (العلاقة التفاعلية بين خصائص هيكل الملكية والثقة الادارية المفردة):

يهدف الفرض الفرعي الثالث للدراسة الى التنبؤ بأثر العلاقة التفاعلية بين خصائص هيكل الملكية والثقة الادارية المفردة على جودة الأرباح المحاسبية، وبتشغيل نموذج الانحدار رقم (3-3)، تبينت النتائج الواردة بالجدول رقم (4-2-12) التالي:

جدول رقم (4-2-12): نتائج تحليل أثر العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفردة وخصائص هيكل الملكية على جودة الأرباح المحاسبية

Variables	Dependent Variable: EQ (Model 1-3)														
	Panel (A)			Panel (B)			Panel (C)			Panel (D)			Panel (E)		
	β Co ef.	T- Stat .	P- Val ue	β Co ef.	T- Stat .	P- Val ue	β Co ef.	T- Stat .	P- Val ue	β Co ef.	T- Sta t.	P- Val ue	β Co ef.	T- Stat. .	P- Val ue
Cons.	- 0.0 64	- 3.96 5	0.0 00	- 0.0 85	- 5.11 9	0.0 00	- 0.1 06	- 6.03 1	0.0 00	- 0.0 42	- 2.1 95	0.0 08	- 0.0 46	- 2.37 6	0.0 09
MGR.OWN × OverConf.	0.2 02	1.35 3	0.3 61	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---
INS.OWN × OverConf.	---	---	---	- 0.1 00	- 7.42 2	0.0 00	---	---	---	---	---	---	---	---	---
FAM.OWN × OverConf.	---	---	---	---	---	---	- 0.0 19	- 2.09 1	0.0 12	---	---	---	---	---	---
GOV.OWN × OverConf.	---	---	---	---	---	---	---	---	---	0.0 01	0.0 91	0.7 71	---	---	---
FOR.OWN × OverConf.	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	---	- 0.0 03	- 0.21 9	0.6 71
SIZE	0.0 01	0.59 1	0.4 09	0.0 01	0.91 4	0.2 50	0.0 01	1.11 9	0.2 02	0.0 01	0.6 18	0.5 13	0.0 01	0.70 1	0.5 82
LEV	- 0.0 25	- 0.75 5	0.3 14	- 0.0 21	- 0.63 3	0.3 99	- 0.0 12	- 0.38 3	0.6 17	- 0.0 35	- 1.0 05	0.2 95	- 0.0 40	- 1.14 0	0.3 35
ROA	- 0.0 03	- 0.14 2	0.7 32	- 0.0 06	- 0.29 2	0.6 33	- 0.0 03	- 0.14 2	0.8 00	- 0.0 03	- 0.1 27	0.8 73	- 0.0 03	- 0.14 4	0.9 90
CFO	- 0.0 06	- 0.29 3	0.6 15	- 0.0 04	- 0.19 1	0.7 10	- 0.0 15	- 0.79 6	0.3 51	- 0.0 09	- 0.4 56	0.6 24	- 0.0 11	- 0.51 7	0.7 08
Fixed Effects	Included			Included			Included			Included			Included		
N	265			265			265			265			265		
VIF (MAX)	1.980			1.984			1.997			2.015			2.285		

F-value	8.820	16.282	21.605	6.582	7.463
Adj. R2	35.3%	46.6%	53.9%	13.7%	15.6%

ويتضح لدى الباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (4-2-12) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ 35.3%، 46.6%، 53.9%، 13.7%، 15.6% على التوالي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وكل من الملكية الادارية، والملكية المؤسسية، والملكية العائلية، والملكية الحكومية، والملكية الأجنبية، وهو ما يشير الى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (3-3) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في جودة الأرباح المحاسبية بنسبة 35.3%، 46.6%، 53.9%، 13.7%، 15.6% على التوالي، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (See: Hemdan, et al., 2021; Hemdan & Khan, 2023; Juwita, 2023). وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (3-3) بفروعه يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه. كما يتبين للباحث ارتفاع ومعنوية قيم F حيث أنها تبلغ 8.820، 16.282، 21.605، 6.582، 7.463 على التوالي وجميعها معنوية عند مستوى معنوية 5%.

وبالنظر الى نتائج المتغير المستقل بالعمود الأول (Panel A) يتبين عدم معنوية المتغير المعدل $MGR.OWN \times OverConf$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الملكية الادارية والثقة الادارية المفرطة حيث أن $(\beta = 0.202; T-Stat. = 1.353 < 2; P-Value > 5\%)$ ، وهو ما يشير الى أن وجود العلاقة التفاعلية بين الملكية الادارية والثقة الادارية المفرطة لن يسهم في تحقيق جودة الأرباح المحاسبية. وبالتالي، لا يوجد تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الملكية الادارية والثقة الادارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية.

وفيما يتعلق بنتائج المتغير المستقل بالعمود الثاني (Panel B) يتبين معنوية المتغير المعدل $INS.OWN \times OverConf$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الملكية المؤسسية والثقة الادارية المفرطة حيث أن $(\beta = -0.100; T-Stat. = -7.422 > 2; P-Value < 5\%)$ وهو يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين الملكية المؤسسية والثقة الادارية المفرطة يؤدي الى انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية، أي أن دخول الثقة الادارية المفرطة ساهم في تعديل العلاقة من ايجابية الى سلبية. وبالتالي، يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التفاعلية بين الملكية المؤسسية والثقة الادارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية.

كما تشير نتائج المتغير المستقل بالعمود الثالث (Panel C) الى معنوية المتغير المعدل $FAM.OWN.OWN \times OverConf$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الملكية العائلية والثقة الادارية المفرطة حيث أن $(\beta = -0.019; T-Stat. = -2.091 > 2; P-Value < 5\%)$ وهو يحمل اشارة سالبة، وهو ما يشير الى أن ارتفاع مستوى العلاقة التفاعلية بين الملكية العائلية والثقة الادارية المفرطة يؤدي الى انخفاض مستوى جودة الأرباح المحاسبية، أي أن دخول الثقة الادارية المفرطة ساهم في تعديل العلاقة من ايجابية الى سلبية. وبالتالي، يوجد تأثير عكسي معنوي للعلاقة التفاعلية بين الملكية العائلية والثقة الادارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية.

كما تشير نتائج المتغير المستقل بالعمود الرابع (Panel D) الى عدم معنوية المتغير المعدل $GOV.OWN \times OverConf$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الملكية الحكومية والثقة الادارية المفرطة حيث أن $(\beta = 0.001; T-Stat. = 0.091 < 2; P-Value > 5\%)$ ، وهو ما يشير الى أن وجود العلاقة التفاعلية بين الملكية الحكومية والثقة الادارية المفرطة لن يسهم في تحقيق جودة الأرباح المحاسبية. وبالتالي، لا يوجد تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الملكية الحكومية والثقة الادارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية.

وأخيراً تشير نتائج المتغير المعدل بالعمود الخامس (Panel E) الى عدم معنوية المتغير المعدل $FOR.OWN \times OverConf$ الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الملكية الأجنبية والثقة الادارية المفرطة حيث أن $(\beta = -0.003; T-Stat. = -0.219 < 2; P-Value > 5\%)$ ، وهو ما يشير الى أن وجود العلاقة التفاعلية بين الملكية الأجنبية والثقة الادارية المفرطة لن يسهم في تحقيق جودة الأرباح المحاسبية. وبالتالي، لا يوجد تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الملكية الأجنبية والثقة الادارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية.

والجدير بالذكر في هذه الحالة أن زيادة مستوى العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وكل من الملكية المؤسسية والملكية العائلية يؤدي الى زيادة الممارسات الادارية في اختيار السياسات المحاسبية مما يسهم في خفض جودة الأرباح المحاسبية، حيث أن وجود الثقة الادارية المفرطة تغلب على هيكل الملكية المؤسسية والعائلية بما يجع للمدير مزيداً من الصلاحيات التي تسهم في زيادة القدرة على اختيار السياسات المحاسبية ومن ثم انخفاض جودة الأرباح المحاسبية، بينما تبين أن العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وبقية أنماط هيكل الملكية المتمثلة في الملكية الادارية والحكومية والأجنبية لن تسهم تماماً في التأثير على جودة الأرباح المحاسبية. وبناء على ذلك، يمكن للباحث قبول الفرض الاحصائي الفرعي الثالث على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وبعض خصائص هيكل الملكية المتمثلة في الملكية المؤسسية والملكية العائلية على جودة الأرباح المحاسبية.

• نتيجة اختبار الفرض الفرعي الرابع للدراسة (آليات الحوكمة الخارجية – حجم المراجع):

يهدف الفرض الفرعي الرابع للدراسة الى التنبؤ بأثر العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وآليات الحوكمة الخارجية المتمثلة في حجم المراجع الخارجي على جودة الأرباح المحاسبية، وبتشغيل نموذج الانحدار رقم (4-3)، تبينت النتائج الواردة بالجدول رقم (4-2-13) التالي:

جدول رقم (4-2-13): نتائج تحليل أثر العلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وآليات الحوكمة الخارجية (حجم المراجع الخارجي) على جودة الأرباح المحاسبية

C	Dependent Variable: EQ Model (3-4)
---	---------------------------------------

	β Coef.	T-Stat.	P-Value
Cons.	0.238	4.758	0.000
<i>Big N × OverConf.</i>	0.169	7.360	0.000
SIZE	0.000	0.629	1.035
LEV	-0.023	-0.648	1.020
ROA	-0.024	-1.122	0.702
CFO	-0.005	-0.231	1.338
Fixed Effects	Included		
N	265		
VIF (MAX)	2.521		
F-value	26.987		
Adj. R2	33.60%		

ويتضح لدى الباحث من خلال النتائج المعروضة بالجدول رقم (4-2-13) الارتفاع النسبي بالقوة التفسيرية للنموذج حيث تبلغ 33.6%، وهو ما يشير إلى أن المتغيرات المستقلة والحاكمة الموجودة بنموذج اختبار الفروض الاحصائية رقم (3-4) للدراسة يمكنها تفسير التباين الكلي في جودة الأرباح المحاسبية بنسبة 33.6%، وهي نتيجة جيدة تقترب من نظيرتها بالعديد من الدراسات ذات الصلة (See: Azhari, 2020). وبالتالي، فإن نموذج اختبار الفروض رقم (3-4) يمكنه تفسير العلاقة بكفاءة بين المتغيرات الداخلة فيه. كما يتبين للباحث ارتفاع ومعنوية قيم F حيث أنها تبلغ 26.987، وهي معنوية عند مستوى معنوية 5%.

وبالنظر إلى نتائج المتغير المعدل يتبين معنوية المتغير *Big N × OverConf* الخاص بالعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وحجم المراجع الخارجي كأحد آليات الحوكمة الخارجية حيث أن $(\beta = 0.169; T-Stat. = 7.360 > 2; P-Value < 5\%)$ وهو ما يشير إلى أن وجود مراجع من الشركات العالمية الكبرى سيؤدي إلى زيادة مستوى جودة الأرباح المحاسبية حتى وإن استمر وجود الثقة الادارية المفرطة، حيث أن وجود مراجع من الشركات العالمية الكبرى قد يجبر المدير على عدم التجاوز في اختيار السياسات المحاسبية. وبالتالي، يوجد تأثير طردي معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وآليات الحوكمة الخارجية المتمثلة في حجم المراجع الخارجي على جودة الأرباح المحاسبية.

والجدير بالذكر في هذه الحالة أن زيادة حجم المراجع الخارجي يؤدي إلى تقييد الممارسات الادارية في اختيار السياسات المحاسبية مما يساهم في تحقيق جودة الأرباح المحاسبية. وبناء على ذلك، يمكن للباحث

قبول الفرض الاحصائي الفرعي الرابع على الشكل البديل التالي: يوجد تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وحجم المراجع الخارجي كأحد أهم آليات الحوكمة الخارجية على جودة الأرباح المحاسبية.

خامساً: نتائج البحث وتوصياته وأهم مجالات البحث المقترحة

في اطار ما الاعتماد على مقاييس الدراسة الخاصة بمؤشرات الثقة الادارية المفرطة وآليات الحوكمة المختلفة وجودة الأرباح المحاسبية المستندة الى الاستحقاقات المحاسبية، وبالتطبيق على عينة الدراسة من الشركات الكويتية توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج العملية التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للعلاقة التفاعلية بين آليات الحوكمة الداخلية والثقة الادارية المفرطة على جودة الأرباح المحاسبية، وتنقسم هذه النتيجة الى مجموعة من النتائج الفرعية على النحو المبين أدناه:
 - يوجد تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وبعض خصائص مجلس الادارة المتمثلة في استقلالية مجلس الادارة وحجم مجلس الادارة على جودة الأرباح المحاسبية.
 - يوجد تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وكافة خصائص لجنة المراجعة المتمثلة في استقلالية لجنة المراجعة، وحجم لجنة المراجعة، وعدد اجتماعات لجنة المراجعة، والخبرة المالية بلجنة المراجعة على جودة الأرباح المحاسبية.
 - يوجد تأثير معنوي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وبعض خصائص هيكل الملكية المتمثلة في الملكية المؤسسية والملكية العائلية على جودة الأرباح المحاسبية.
 - يوجد تأثير معنوي طردي للعلاقة التفاعلية بين الثقة الادارية المفرطة وآليات الحوكمة الخارجية المتمثلة في حجم المراجع الخارجي على جودة الأرباح المحاسبية.

ثالثاً: التوصيات:

- بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بالدراسة النظرية والعملية يمكن للباحث توجيه مجموعة من التوصيات التي ينبغي أن تكون محل اهتمام الهيئات المهنية والشركات والعاملين بها، وتتمثل تلك التوصيات في:
- ينبغي على هيئة سوق المال الكويتية اصدار تشريع ملزم للشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية بها بأهمية الافصاح الملزم عن مؤشرات الحوكمة في محاولة لحماية الأطراف الخارجية ذوي المصلحة.
 - أهمية تصميم جزء بواجهة المستخدم لموقع البورصة الكويتية يتضمن مؤشرات تعريفية عن المديرين التنفيذيين العاملين بسوق الأوراق المالية الكويتي.
 - ينبغي على الشركات المدرجة بسوق رأس المال الكويتي الافصاح عن المؤشرات الخاصة بمستوى الثقة الادارية المفرطة لدى المدير التنفيذي لديها وذلك وفقاً لمتطلبات المؤشرات المدرجة بالدراسة الحالية.

- يجب على الكتاب والباحثين توسيع رقعة الدراسة في هذا الموضوع بأهمية التحكم في اختلاف طبيعة القطاع الاقتصادي في التأثير على العلاقة بين متغيرات الدراسة الحالية.
 - يجب على المراجع الخارجي الاهتمام بابداء الرأي الفني المحايد عن متوسطات الشركة في المؤشرات المختلفة المتعلقة بالجانب الاستثماري للتعرف على مدى توافقها مع متوسطات الصناعة من عدمه.
- رابعاً: دراسات مستقبلية مقترحة:**

بناء على ما توصلت اليه الدراسة من نتائج وما قدمته من توصيات للعديد من الأطراف المختلفة، فقد تبين مجموعة من المحاور التي تمثل فجوة بحثية تمهد لدراسات مستقبلية مقترحة، ويمكن ايضاحها في النقاط التالية:

- تحليل دور كفاءة أسواق راس المال في تعديل العلاقة بين آليات حوكمة الشركات وجودة الأرباح المحاسبية.
- التعرف على الدور الوسيط للقيمة الملائمة للمعلومات المحاسبية في العلاقة بين الثقة الادارية المفطرة وجودة الأرباح المحاسبية.
- تقييم الممارسات المهنية في قياس مستوى الثقة الادارية المفرطة وأثره على العلاقة بين قابلية التنبؤ بالأرباح وخطر انهيار سعر السهم.
- تحليل أثر التوافق مع التقارير المتكاملة على العلاقة بين آليات الحوكمة وجودة الأرباح المحاسبية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إبراهيم، أسماء إبراهيم عبد الرحيم. (2020). أثر الملكية الإدارية والثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي على مستوى الاحتفاظ بالنقدية في الشركات المساهمة المصرية: دراسة إختبارية على الشركات المسجلة في البورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 4(1)، 44-1.
2. حسين، محمد سعد أحمد. (2023). أثر القدرة الإدارية والثقة الإدارية المفرطة على العلاقة بين إدارة الأرباح الحقيقية وقيمة الشركة: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، ع 3، 75-155.
3. الركاوي، محمد عبد السلام. (2023). أثر الثقة الإدارية المفرطة على العلاقة بين آليات الحوكمة والأداء المالي للشركة-دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، 50(3)، 815-870.

4. سليمان، إسلام محمد نجيب & لبيب، عمر خالد محمد عبد المنعم (2024). دور آليات حوكمة الشركات في تحجيم فرط الثقة لدى المديرين التنفيذيين بالأسواق الناشئة: دليل تطبيقي من واقع بيئة الأعمال المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية*، 3(8)، 343-405.
5. سمعان، أحمد محمد شاكر حسن. (2020). المتغيرات المنظمة لعلاقة الثقة الإدارية الزائدة بتعديلات القوائم المالية: منهج إمبيري على الشركات المساهمة المصرية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية*، 4(3)، 1-75.
6. السيد، محمد صابر حموده، & عمران، رجب محمد عمران أحمد & الزعبي، مبارك حصان فهد الباني. (2023). تأثير آليات حوكمة الشركات على مستوى التحفظ المحاسبي كمرتكز لتعزيز القيمة السوقية لأسعار الأسهم بالبورصة الكويتية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*. 15(3)، 1-33.
7. الشترى، سعد السيد حسن & أحمد، هيام فكرى (2024) & محمد، فاطمة مدني. أثر آليات المراقبة الخارجية على العلاقة بين الثقة الإدارية الزائدة وإدارة الأرباح: دراسة إمبيريقية على شركات المساهمة المصرية، *مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق*، 46(2)، 209-252.
8. عاشور، إيهاب محمد كامل، (2023) العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والثقة الإدارية المفرطة للمدير التنفيذي وأثرها على ربحية السهم أدلة تطبيقية من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط*، 4(2)، 875 – 914.
9. عوض، محمد محمود سليمان محمد، & بغدادى، أحمد بغدادى. (2019). أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين الثقة الإدارية المفرطة والسلوك غير المتمثل للتكف: دراسة اختيارية. *مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة بني سويف*، ع3، 141-212.
10. محمد، عبد الله حسين يونس (2021). أثر أتعاب المراجعة والثقة الإدارية المفرطة على دقة رأى مراقب الحسابات بشأن الاستمرارية: دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. *مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة قناة السويس*، 25(1)، 548-599.
11. محمد، مصطفى قايد عبد العظيم (2023). جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وانعكاسها على أسعار الأسهم، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط*، 4(2)، 953-1006.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Ahmed, A.S., & boar, S. (2013). Managerial overconfidence and accounting conservatism. *Journal of accounting research*, 51(1), 1-30.

2. Almaleki, M., Salehi, M., & Moradi, M. (2021). The relationship between narcissism, managerial overconfidence and comparability of financial statements of listed companies. *Journal of Facilities Management*, 19(5), 681-700.
3. Amrah, M. R., & Obaid, M. M. (2019). Effective corporate governance mechanisms, ownership structure and financial reporting quality: evidence from Oman. *Asia-Pacific Management Accounting Journal (APMAJ)*, 14(3), 123-154.
4. Anwer S. Ahmed and Scott Duellmant ,(2013), Managerial Overconfidence and Accounting Conservatism, *Journal of Accounting Research* ,.51,(1): 1-30.
5. Arc Helland & Michael Sykuta , (2010), "Who's Monitoring The Monitor? Do Outside Performance: Evidence From Turkey", *Corporate Governance: and International Review*, 15, (4),: 265- 276.
6. Asogwa, C. I., Ofoegbu, G. N., Nnam, J. I., & Chukwunwike, O. D. (2019). Effect of corporate governance board leadership models and attributes on earnings quality of quoted Nigerian companies. *Cogent Business & Management*, 6(1), 1683124.
7. Azhari, N. A. N., Hasnan, S., & Sanusi, Z. M. (2020). The relationships between managerial overconfidence, audit committee, CEO duality and audit quality and accounting misstatements. *International Journal of Financial Research*, 11(3), 18-30.
8. Bzeouich, B., Depoers, F., & Lakhal, F (2024). Does Ownership Structure Drive the Effect of CEO Overconfidence On Earnings Quality? *Journal of Applied Accounting Research*, Ahead-Of-Print, 1-26.
9. Chang, S. L., Hwang, L. J., Li, C. A., & Jhou, C. T. (2018). Managerial overconfidence and earnings management. *International Journal of Organizational Innovation (Online)*, 10(3), 189-205.
10. Choi, H., Gan, H., & Suh, S. (2024). Managerial overconfidence and classification shifting. *Journal of Accounting and Public Policy*, 43, 107176.
11. Faliana, R., & Utami, W. (2021). Corporate governance disclosure and earnings quality: study on companies listed on the ASEAN star financial times stock exchange (FTSE). *Asia-Pacific Management Accounting Journal (APMAJ)*, 16(2), 207-232.

12. Gan, H. (2019). Does CEO managerial ability matter? Evidence from corporate investment efficiency. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 52(4), 1085-1118.
13. Guluma, T. F. (2021). The impact of corporate governance measures on firm performance: the influences of managerial overconfidence. *Future Business Journal*, 7(1), 1-18.
14. Hemdan, D. A. M., & Khan, F. (2023). CEO Power, Corporate Governance Mechanisms and Earnings Quality. *Asian Academy of Management Journal of Accounting and Finance*, 19(1), 181-215.
15. Hemdan, D. A. M., Hasnan, S., & Ur Rehman, S. (2021). CEO power dynamics and firms reported earnings quality in Egypt: Moderating role of corporate governance. *Pakistan Journal of Commerce and Social Sciences (PJCSS)*, 15(1), 1-30.
16. Hirshleifer, D., Low, A., and Teoh, S. H. (2012). are overconfident CEOs better innovators? *The journal of finance*, 67(4), 1457-1498.
17. Hribar, P., & Yang, H. (2016). CEO overconfidence and management forecasting. *Contemporary accounting research*, 33(1), 204-227
18. Hsieh, T. S., Bedard, J. C., & Johnstone, K. M. (2014). CEO overconfidence and earnings management during shifting regulatory regimes. *Journal of Business Finance & Accounting*, 41(9-10), 1243-1268.
19. Hu, Y., Ye, Y., Yu, X., Piao, X., Huang, L., & Li, B. (2024). Managerial overconfidence and corporate information disclosure. *Borsa Istanbul Review*.
20. Islamudin, A. (2022). Association Of Overconfidence Management with Earnings Management: Moderation Of Audit Committee Effectiveness."
21. Jensen, M. C. (1993). *The modern industrial revolution, exit, and the failure of internal control systems*. *The Journal of Finance*, 48(3), 831-880.
22. Jeon, K., (2019), CEO Overconfidence and Cash Flow Management, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(2), PP. 1-13.
23. John, K., H. Meran, and Y. Qian, (2010), Outside Monitoring and CEO Compensation In The Banking Industry, *Journal of Corporate Finance*, 16,: 383- 399.

24. Juwita, R. (2023). The Role of Gender Diversity in Corporate Governance for Quality Assurance of Financial Reports with Audit Fees as Moderating Variables. *European Journal of Business and Management Research*, 8(1), 93-99.
25. Kalembe, D., Kaawaase, T. K., Nkundabanyanga, S. K., & Kayongo, I. N. (2023). CEO power, audit committee effectiveness and earnings quality. *Journal of Accounting in Emerging Economies*.
26. Kamran Ahmed, Darren Henry, (2012), "Accounting Conservatism and Voluntary Corporate Governance Mechanisms By Australian Firms, *Accounting and Finance*, 52,,: 631- 662.
27. Kim, J. B., Wang, Z., & Zhang, L. (2016). CEO overconfidence and stock price crash risk. *Contemporary Accounting Research*, 33(4), 1720-1749.
28. Lin, J. C., & Yu, M. T. (2023). Managerial Overconfidence and Dividend Stickiness. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 0148558X221150102.
29. Malmendier, U., & Tate, G. (2005). CEO overconfidence and corporate investment. *The journal of finance*, 60(6), 2661-2700
30. Malmendier, U., & Tate, G. (2008). Who makes acquisitions? CEO overconfidence and the market's reaction. *Journal of financial Economics*, 89(1), 20-43.
31. Nanda, S. T., Zenita, R., Salimiah, N., & Adino, I. (2022). E Earning Management: The Effect Of Management Overconfidence And Corporate Governance. *Jurnal Ilmiah Ekonomi Dan Bisnis*, 19(1), 11-19.
32. Presley, T. J., & Abbott, L. J. (2013). AIA submission: CEO overconfidence and the incidence of financial restatement. *Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting*, 29, 74-84.
33. Salehi, M., Lari DashtBayaz, M., Hassanpour, S., & Tarighi, H. (2020). The effect of managerial overconfidence on the conditional conservatism and real earnings management. *Journal of Islamic Accounting and Business Research*, 11(3), 708-720.
34. Schrand, C. M., and Zechman, S. L., (2012), Executive Overconfidence and the Slippery Slope to Financial Misreporting, *Journal of Accounting and Economics*, 53(1), PP. 311-329.

- 35.Siyanbola, T. T., Ogbemor, P. I., Okeke, O. C., & Okunade, R. A. (2019). Corporate governance and reported earning quality in deposit money banks in Nigeria. *International Journal of Business and Management Review*, 7(5), 26-37.
- 36.Sutrisno, P., (2019), CEO Overconfidence, Audit Firm Size, Real Earnings Management and Audit Opinion, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(1), PP. 1-13.
- 37.Udeh, F. N. P., & Ogodor, B. N. (2023). Board Independence and Earnings Quality of Listed Firms in Nigeria: Pre- and Post-2011 Code Requirements. *Advance Journal of Management, Accounting and Finance*, 8(8), 13-37.
- 38.Ullah, H., Shah, S. H. A., Hussain, A., & Khan, S. A. (2020). Value Relevance of Earnings Quality: Importance of Corporate Governance, Ownership Structure and Group Affiliations in the Listed Firms of Pakistan. *Abasyn University Journal of Social Sciences*, 13(2).
- 39.Yang, D., and Kim, h., (2020), Managerial Overconfidence and Manipulation of Operating Cash Flow: Evidence from Korea, *Financial Research Letters*, 32, PP. 1-8.
- 40.Yung, K., & Chen, C. (2018). Managerial ability and firm risk-taking behavior. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 51(4), 1005-1032.
- 41.Zaher, A. M. (2019). The Effect of Managerial Overconfidence on Accruals-Based and Real-Activities Earnings Management: Evidence from Egypt. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(4), 1-14.